المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

تقديم مشروع ميزانية 2009
أمام لجنة القطاعات الاجتماعية
بمجلس النواب

14 و16 نونبر 2008

- فـهـرست –

- **تقديم** ..... ص : 4
- **عرض السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي** ..... ص : 6
- **تدخلات السيدات والسادة النواب أعضاء لجنة القطاعات الاجتماعية** ..... ص : 47
- **تعقيب السيدة كاتبة الدولة المكلفة التعليم المدرسي** ..... ص : 54
- **أجوبة الوزارة على تساؤلات السيدات والسادة النواب أعضاء اللجنة** ..... ص : 57

I . قطاع التعليم المدرسي

❖ **الحكامة واللامركزية واللاتمركز** ..... **ص : 58**
- استكمال اللامركزية واللاتمركز
- الميزانيات المرصودة للأكاديميات

❖ **الحياة المدرسية** ..... **ص : 59**
- ظاهرة الاكتظاظ
- الدروس الخصوصية غير القانونية

❖ **التعليم المدرسي الخصوصي** ..... **ص : 61**

❖ **تكنولوجيات الإعلام والاتصال** ..... **ص : 63**
- التواصل واستعمال التكنولوجيا الجديدة ومنظومة الإعلام على صعيد المؤسسة التعليمية
- لماذا لم يحترم برنامج GENIE المواعيد المسطرة في الاستراتيجية؟
- مخطط توسيع مشروع GENIE بالعالم القروي

❖ **الموارد البشرية** ..... **ص : 64**
- المدير المساعد بالوحدات المدرسية القروية : أية حوافز مادية وأية شروط لشغل المنصب؟
- إسناد مهام التدريس لأطر الجماعات المحلية
- الخريطة التوقعية للموارد البشرية والتدابير المرتبطة بتعويض أفواج المتقاعدين في أفق سنة 2020.
- جهوية التوظيف وتوطين المناصب المالية
- مآل توظيف 300 مساعدة اجتماعية
- جائزة الاستحقاق المهني
- الخصاص في أطر التدريس وترشيد الفائض
- إشكالية عدم استقرار أساتذة الابتدائي الحاصلين على الإجازة والمكلفين بمهام التدريس بالتأهيلي
- تخصيص تعويضات للأطر العاملة بالمناطق النائية أو الصعبة المسالك
- الحركات الانتقالية ومعالجة طلبات الالتحاق بالأزواج
- التكوين في برنامج Génie وتقليص مدة التكوين (من 80 ساعة إلى 24 ساعة)
- التكوين المستمر و جهوية التدبير
- مراجعة منظومة التكوين بالنسبة لمراكز تكوين المعلمين والمعلمات ؟

❖ **التعاون والشراكات** ..... **ص : 71**
- إمكانية فتح المؤسسات التعليمية في وجه الشباب وخاصة بالعالم القروي، والتنسيق مع التكوين المهني.

II . قطاع التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

❖ **نظام التكوينات** ..... ص : 74
- توضيحات حول مبادرة تكوين 10.000 مهندس
- مساهمة الجامعة المغربية في حاجيات التكوين في إطار مبادرة 10.000 عامل في المجال الاجتماعي في أفق 2012
- برنامج التكوين في ميدان ترحيل الخدمات (Offschoring)
- مساهمة الجامعة المغربية في حاجيات التكوين في إطار المبادرة الحكومية 3300 طبيب في أفق 2020
- الطاقة الاستيعابية بالتعليم العالي
- العلاقة بين التعليم والتكوين المهني
- مؤشرات المردودية في التعليم العالي
- محل جامعة القرويين في التعليم الجامعي
- متى سيتم تعيين رئيس جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال؟
- مدى ملائمة تكوينات الماستر مع سوق الشغل
- التكوينات داخل المدارس الوطنية للعلوم التطبيقية

❖ **البحث العلمي والتقني** ..... ص : 89
- استقطاب الكفاءات المغربية من الخارج
- الوصول إلى 1% (PIB) من الناتج الداخلي الخام في أفق 2012
- عقلنة استعمال الموارد البشرية والمادية في مجال البحث العلمي
- أسباب تأخير إحداث أكاديمية محمد السادس للغة العربية

❖ **الموارد البشرية والميزانية** ..... ص : 94
- الاهتمام بالتعليم العالي
- توضيح بخصوص المناصب المالية المتعلقة بالتعليم العالي
- تراجع الميزانية المخصصة لجامعة محمد الخامس أكدال

❖ **التعليم العالي الخاص** ..... ص : 95
- أين وصلت معادلة الشواهد المسلمة من مؤسسات التعليم العالي الخاص؟
- مدى جودة التكوين بمؤسسات التعليم العالي الخاص

❖ **الأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية للطلبة** ..... ص : 98
- السكن والإطعام بالأحياء الجامعية
- الصحة الجامعية
- المنح: رد على كون نصف الطلبة غير وومنوحين
- لماذا لم تتم الزيادة في قيمة المنحة ؟
- ما هي المعايير المعتمدة في توزيع المنح؟

III . قطاع محو الأمية والتربية غير النظامية ..... ***ص : 102***
- تقييم وتتبع ومراقبة برامج محاربة الأمية
- برامج ومناهج محاربة الأمية ومراجعتها
- محاربة الأمية بجهة الغرب- الشراردة- بني احسن
- نسبة الأمية وسط النساء بالوسطين القروي والحضري

IV. لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب ..... ***ص :106***

تقديم

قدمت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي مشروع ميزانية 2009 أمام لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب في جلستين يومي 14 و16 نونبر 2008، وقد ألقى السيد الوزير عرضا مفصلا تضمن أولويات الدخول المدرسي الحالي ومشاريع البرنامج الاستعجالي وجدولتها الزمنية ومضامين مشروع ميزانية 2009.

وخلال مناقشة قضايا هذا القطاع الحيوي، ركزت مداخلات السيدات والسادة أعضاء اللجنة على آليات تفعيل البرنامج الاستعجالي والإكراهات التي تواجه المنظومة من قبيل الخصاص في الموارد البشرية والاكتظاظ في الأقسام ووضعية بنيات الاستقبال....

كما انصب النقاش حول المميزات التي عرفها قطاع التربية والتكوين خلال هذه السنة في علاقة مع صدور التقرير الأول للمجلس الأعلى للتعليم حول "وضعية وآفاق منظومة التربية والتكوين" وما أثاره من اهتمام ونقاش مستفيض حول المدرسة المغربية.

وفي هذا السياق تم التطرق إلى مسألة الحكامة في علاقتها باللامركزية واللاتمركز سواء من حيث استكمالها أو من حيث الميزانيات المرصودة للأكاديميات والاختصاصات المفوضة لها.

كما كان الاكتظاظ من أهم القضايا التي أثيرت خلال هذا اللقاء، حيث تم التداول في التدابير الذي ينص عليها البرنامج الاستعجالي لإيجاد حل لهذه الظاهرة التي لازمت المنظومة التربوية منذ مدة غير قصيرة.

وكان التعليم الخصوصي والاتفاق-الإطار المتعلق به محور آخر للتداول، خاصة وأن هذا الاتفاق الذي تم توقيعه بين الحكومة وممثلي مؤسسات التعليم الخصوصي يسعى إلى إرساء أسس جديدة لعمل هذا القطاع.

وفضلا عن ذلك، تمحورت أشغال هذا اللقاء أيضا، على قضايا الموارد البشرية والمستجدات التي تضمنها البرنامج الاستعجالي بهذا الخصوص سواء تعلق الأمر بتحسين شروط عمل الإدارة التربوية، والخريطة التوقعية للموارد البشرية، وجهود

التوظيف وتوطين المناصب المالية، ومآل توظيف المساعدات الاجتماعيات، والحلول الممكنة لمواجهة الخصاص في اطر التدريس وترشيد الفائض إلى غيرها من قضايا التربية والتكوين التي تستأثر بالاهتمام داخل القطاع ووسط الشركاء والمتتبعين والمهتمين.

وتتضمن هذه الوثيقة النص الكامل لعرض السيد الوزير ومداخلات السيدات والسادة النواب، وكذا أجوبة الوزارة على أهم التساؤلات التي طرحت خلال الجلستين، علاوة على مكونات لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب.

عرض السيد وزير التربية الوطنية
والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

- مدخل
- معطيات ومؤشرات حول المنظومة
- البرنامج الاستعجالي
- مشروع الميزانية برسم 2009

مـــدخـــــــــــــل

- **مميزات سنة 2008**

  - اهتمام واسع بالمدرسة العمومية؛
  - صدور التقرير الأول للمجلس الأعلى للتعليم حول "وضعية وآفاق منظومة التربية والتكوين"؛
  - تقرير المجلس الأعلى أفرز تجاذبا قويا ونقاشا مستفيضا حول المدرسة العمومية؛
  - تهييء البرنامج الاستعجالي 2009-2012 "من أجل نفس جديد لإصلاح منظومة التربية والتكوين".

معطيات ومؤشرات حول المنظومة

قطاع التعليم المدرسي

أعداد التلاميذ الممدرسين

	2007-2008	2008-2009 *	الفرق	
			العدد	النسبة
التعليم الأولي	669 365	722 587	53 222	8,0%
التعليم الابتدائي	3 878 640	3 937 124	58 484	1,5%
التعليم الثانوي الإعدادي	1 438 102	1 491 627	53 525	3,7%
التعليم الثانوي التأهيلي	713 663	794 703	81 040	11,4%
المجموع	**6 699 770**	**6 946 041**	**246 271**	**3,7%**

*** التوقعات**

أعداد التلاميذ الممدرسين بالتعليم الخصوصي

	2007-2008	2008-2009 *	الفرق	
			القيمة	النسبة
التعليم الابتدائي	346 579	383 875	37296	10,8%
التعليم الثانوي الإعدادي	59 202	59 351	149	0,3%
التعليم الثانوي التأهيلي	41 769	33 654	-8115	-19,4%
المجموع	**447 550**	**476 880**	**29330**	**6,6%**

*** التوقعات**

أطر التدريس

	2007-2008	2008-2009	الفرق	
			العدد	النسبة
التعليم الابتدائي	128148	129479	1331	1%
التعليم الثانوي الإعدادي	54716	57877	3161	6%
التعليم الثانوي التأهيلي	35779	34923	-856	-2%
المجموع	**218643**	**222279**	**3636**	**2%**

بنيات الاستقبال

		2007-2008	2008-2009	الفرق	
				العدد	النسبة
التعليم الابتدائي	المؤسسات	6 939	6 995	56	0,8%
	الفرعيات	13 555	13 607	52	0,4%
التعليم الثانوي الإعدادي		1 389	1 481	92	6,6%
التعليم الثانوي التأهيلي		719	748	29	4,0%
الداخليات		453	497	44	9,7%

الاكتظاظ*

	2007-2008	2008-2009**	الفرق
التعليم الابتدائي	7,1 %	5,6%	-1,5%
التعليم الثانوي الإعدادي	23,4 %	19,9%	-3,5%
التعليم الثانوي التأهيلي	18,7 %	31,6%	+12,9%

***41 تلميذا فأكثر**

**** وضعية مؤقتة**

الهدر المدرسي

	2005-2006	2006-2007	الفرق
التعليم الابتدائي	5,98 %	5,4 %	-0,58%
التعليم الثانوي الإعدادي	13,17 %	13,4 %	0,23%
التعليم الثانوي التأهيلي	12,23 %	14,5 %	2,27%

التكرار

	2005-2006	2006-2007	الفرق
التعليم الابتدائي	12,7 %	12,6%	-0,10%
التعليم الثانوي الإعدادي	16,5 %	16,4%	-0,10%
التعليم الثانوي التأهيلي	16,9 %	17,5%	0,60%

الدعم الاجتماعي

تطور أعداد المستفيدين من الإطعام المدرسي والداخليات

		2008/2007	2009-2008*	الفرق	
				العدد	النسبة
المستفيدون من الإطعام المدرسي	التعليم الابتدائي	920 027	1 021 876	101 849	11,1%
	التعليم الثانوي الإعدادي	22 411	34 943	12 532	55,9%
	المجموع	**942 438**	**1 056 819**	114 381	12,1%
المستفيدون من الداخليات		76 050	91 589	15 539	20,4%

*التوقعات

معطيات ومؤشرات حول المنظومة

قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية

محاربة الأمية

- انخفاض نسبة الأمية من 43% سنة 2004 إلى حوالي 34% سنة 2008 (البالغين 10 سنوات فما فوق)؛
- بلغ عدد المستفيدين من برامج محو الأمية برسم موسم 2007-2008 حوالي 651263 موزعين حسب المتدخلين على الشكل التالي :

البرامج	الأعداد	النسبة (%)
البرنامج العام (التربية الوطنية)	105 649	16.2
برنامج القطاعات الحكومية	259 109	39.8
برنامج الجمعيات	284 421	43.7
برنامج المقاولات	2 084	0.3
المجموع	**651 263**	**100**

التربية غير النظامية

- عرفت سنة 2008 ارتفاعا مهما من حيث عدد الشركاء في التربية غير النظامية (256 جمعية)، مما مكن من استفادة 178.953 طفل وطفلة من مختلف برامج التدخل، منهم 58% إناث؛
- يتوزع عدد المستفيدين برسم موسم 2007-2008 حسب برامج التدخل كالتالي:

البرنامج	عدد المستفيدين	نسبة الإناث (%)
برنامج الفرصة الثانية	32 419	55
برنامج الحد من الانقطاع عن الدراسة	146 534	54

المجموع	178 953	58

معطيات ومؤشرات حول المنظومة

قطاع التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

أعداد طلبة التعليم العالي حسب مختلف مكوناته

	2006-2007	2007-2008	الفرق	
			العدد	النسبة ب %
التعليم العالي الجامعي	272578	286963	14385	5,28
تكوين الأطر	23850	25166	1316	5,52
التعليم العالي الخاص	22456	25068	2612	11,63
التكوين المهني ما بعد البكالوريا	50697	59652	8955	17,66
المجموع	**369581**	**396849**	**27268**	**7,38**

عدد المؤسسات الجامعية حسب الحقول المعرفية

الحقول المعرفية	عدد المؤسسات الجامعية		الفرق
	2006-2007	2007-2008	
العلوم القانونية والاقتصادية والتسيير	20	23	3
الآداب والعلوم الإنسانية والفنون	20	20	-
العلوم والتقنيات	42	44	2
الكليات المتعددة التخصصات	9	10	1
المجموع	**91**	**97**	**6**

توزيع عدد الطلبة المستجدين حسب الحقول المعرفية

الحقول المعرفية	عدد الطلبة		الفرق	
	2007-2008	2008-2009	العدد	النسبة %
العلوم القانونية والاقتصادية والتسيير	35527	29616	-5911	-16,64
الآداب والعلوم الإنسانية والفنون	27401	21695	-5706	-20,82
العلوم والتقنيات	20984	24589	3605	17,18

البرنامج الاستعجالي

2009-2012

إعطاء نفس جديد للإصلاح

- يسعى البرنامج الاستعجالي إلى تسريع وتيرة تطبيق مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين بهدف تحقيق استقرار منظومة التربية والتكوين في نهاية البرنامج؛
- تنتظم مكونات هذا البرنامج حول الأولويات التي أفرزها التقرير الأول للمجلس الأعلى للتعليم؛
- تم الاعتماد في اقتراح الحلول على تجربة وخبرة الفاعلين الوطنيين والدوليين، وعلى أجود الممارسات المعمول بها في هذا المجال؛
- تم قياس درجة قبول الحلول المقترحة من خلال استقراء آراء عينة تمثيلية للشرائح المعنية شملت تلاميذ وآباء وأساتذة (حوالي 4 000).

مجالات التدخل

مشاريع البرنامج الاستعجالي

المجال الأول

المشروع 1: تطوير التعليم الأولي

المشروع 2 : توسيع العرض التربوي للتعليم الإلزامي

المشروع 3: تأهيل المؤسسات التعليمية

المشروع 4: تكافؤ فرص ولوج التعليم الإلزامي

المشروع 5: محاربة ظاهرتي التكرار والانقطاع عن الدراسة

المشروع 6: تنمية مقاربة النوع في المنظومة

المشروع 7: إنصاف الأطفال ذوي الحاجات الخاصة

المشروع 8 : التركيز على المعارف والكفايات الأساسية

المشروع 9: تحسين جودة الحياة المدرسية

المشروع 10: إرساء مدرسة الاحترام

المجال الثاني

المشروع 11 :تأهيل العرض بالثانوي التأهيلي

المشروع 12 : تشجيع التميز

المشروع 13: تحسين العرض بالتعليم العالي

المشروع 14 : تشجيع البحث العلمي

المجال الثالث

المشروع 15: دعم قدرات الأطر التربوية

المشروع 16 : دعم آليات التأطير وتتبع وتقويم الأطر التربوية

المشروع 17: ترشيد تدبير الموارد البشرية لمنظومة التربية والتكوين

المشروع 18 : استكمال تطبيق اللامركزية واللاتمركز، وترشيد هيكلة الوزارة

المشروع 19: تخطيط وتدبير منظومة التربية والتكوين

المشروع 20: التحكم في اللغات

المشروع 21: وضع نظام ناجع للإعلام والتوجيه

المجال الرابع

المشروع 22: ترشيد الموارد المالية واستدامتها

المشروع 23: التعبئة والتواصل حول المدرسة

الدخول المدرسي والجامعي 2008-2009

قطاع التعليم المدرسي

مدخل

- تحضير الدخول المدرسي الحالي وتدبيره تم ضمن دينامية الاستعداد لأجرأة البرنامج الاستعجالي :
  - تعبئة الفاعلين داخل القطاع وخارجه؛
  - توفير موارد مالية إضافية؛
  - التركيز على الأوراش ذات الأولوية:
    1. تأهيل المؤسسات التعليمية؛
    2. فك الاكتظاظ؛
    3. الحد من الهدر المدرسي؛
    4. تطوير القدرات التدبيرية للإدارة التربوية؛
    5. محاربة ظاهرة الغياب للتلاميذ والأساتذة؛
    6. الأمن الإنساني المدرسي والوقاية من الأخطار بالمدرسة ومحيطها.

تأهيل المؤسسات التعليمية

- تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الضرورية بالوسط القروي على الخصوص: الماء، الكهرباء، المرافق الصحية، التجهيزات التعليمية؛

- 19000 وحدة مدرسية ما زالت في حاجة إلى تأهيل

- عدد الوحدات المدرسية المستهدفة : 2900؛
- رصد اعتمادات خاصة من ميزانية الوزارة : 250 مليون درهم؛
- مساهمة الشركاء : 160 مليون درهم.

فك الاكتظاظ

- فك الاكتظاظ عن طريق توظيف كل الإمكانات المتاحة :
- ترشيد استعمال الحجرات والأساتذة؛
- اعتماد مقاربات بيداغوجية مناسبة للأقسام المكتظة

- نقص في طاقة الاستقبال (1400 حجرة)
- خصاص في الموارد البشرية يناهز 2000 أستاذ

نسب الاكتظاظ ما زالت مرتفعة

محاربة الهدر المدرسي

- **الأهداف :**
  - تخفيض نسب الانقطاع ب 50% على الأقل؛
  - ضمان التحاق جميع الناجحين في الشهادة الابتدائية بالثانوي الإعدادي؛
- **الإجراءات :**
  - المبادرة الملكية 'مليون محفظة' :
    - ✓ مليون و300 ألف تلميذة وتلميذا مستفيدا؛
    - ✓ 6076 وحدة مدرسية؛
    - ✓ التكلفة الإجمالية : 250 مليون درهم؛
  - الدعم المالي المشروط للأسر المعوزة (برنامج تيسير) بتنسيق مع المجلس الأعلى للتعليم والجمعية المغربية لدعم التمدرس؛
  - الإطعام والداخليات والنقل المدرسي والتدفئة بالمناطق الباردة والصحة المدرسية.

▪ نسبة عدم الالتحاق بالثانوي الإعدادي من الابتدائي 7,3% إلى غاية 15 أكتوبر 2008 (14% السنة الماضية)

التصدي لظاهرة غياب الأساتذة والتلاميذ

- تقوية آليات التتبع والتدخل السريع من أجل الاستثمار الأنجع لزمن التعلم؛
- تحسين ظروف العمل؛
- إعمال المساطر الإدارية.

الارتقاء بالإدارة التربوية

- تكوين 9200 مدير ومديرة في مجال التدبير التربوي والإداري للمؤسسات التعليمية؛
- تعيين مديرين مساعدين لأول مرة بالوحدات المدرسية القروية التي تتجاوز 3 أقسام.

الأمن الإنساني والوقاية من الأخطار بالمدرسة ومحيطها

- **تم تحديد هذه الأخطار حسب المعايير المعترف بها دوليا :**
  - الكوارث الطبيعية والمناخية؛
  - جميع أشكال العنف والاستغلال؛
  - الحماية الصحية للتلاميذ والطلبة؛
  - الظواهر التي تهدد الأفراد والمجموعات في المدرسة ومحيطها (المخدرات-التدخين-التحرش).
- **تم وضع الآليات والبرامج الضرورية للمعالجة الفعلية والموضوعية ومن بينها :**
  - مخطط المدرسة لتدبير الأخطار والكوارث؛
  - نظام صحي مدرسي جامعي؛
  - برنامج خاص للتغطية الصحية لجميع التلاميذ والطلبة؛
  - برنامج متكامل لحماية الأطفال من العنف والاستغلال (توظيف مساعدات اجتماعيات في إطار تعاقدي...)؛
  - الوزارة ستعمل في إطار ميزانية 2009 على إرساء استراتيجية متكاملة.

قطاع التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

- الشروع في تطبيق الإصلاح البيداغوجي على مستوى سلك الدكتوراه ؛
- اعتماد 91 مسلكا للدكتوراه بصفة نهائية و48 باستيفاء بعض الشروط؛
- انطلاق تطبيق الإصلاح على مستوى عدد من مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات.
- متابعة تطوير التكوينات المتخصصة للاستجابة للمخططات والبرامج والمشاريع الوطنية الكبرى المهيكلة:
  - ✓مبادرة 10000 مهندس في أفق 2010؛
- برنامج التكوين في المهن الجديدة « Offshoring » في أفق 2009 ؛
  - ✓برنامج تكوين 10000 إطار في الهندسة الاجتماعية؛
  - ✓مبادرة تكوين 3300 طبيب كل سنة في أفق 2020.
- فتح 5 مؤسسات جديدة قي حقل العلوم والتقنيات:
  - ✓كلية الطب والصيدلة بوجدة؛
  - ✓4 مدارس وطنية للعلوم التطبيقية بكل من الحسيمة والقنيطرة والجديدة وتطوان؛
- زيادة عدد الطلبة المسجلين بالعلوم والتقنيات ب 17% في حين أن عدد المسجلين الجدد في مختلف الحقول المعرفية انخفض ب 9,5% .
- ارتفاع نسبة إرضاء طلبات المنح الجديدة من 94% سنة 2007-2008 إلى 96,13% خلال سنة 2008-2009؛
- تخويل 39934 منحة جديدة.

خلاصة

إذا كانت بعض هذه الأوراش لم ترد كليا أو جزئيا في ميزانية سنة 2008، فإن التشخيص الذي أفرزته الدراسات المعتمدة في إعداد البرنامج الاستعجالي فرض عند تحضير الدخول المدرسي الحالي إعطاءها أهمية خاصة والشروع في تنفيذها باعتبارها مدخلا لتفعيل هذا البرنامج.

مشـــــــروع الميـــــزانيـــــــــة

برسم سنة 2009

قطاع التعليم المدرسي

الاعتمادات المطلوبة حسب مجالات البرنامج الاستعجالي*

* بملايين الدراهم

الاعتمادات المطلوبة حسب مشاريع البرنامج الاستعجالي

الأول	الاعتمادات بملايين الدراهم		
المشروع	التسيير	الاستثمار	المجموع
المشروع :1 تطوير التعليم الأولي	28	48	76
المشروع 2 : توسيع العرض التربوي للتعليم الإلزامي	3	1 242	1 245
المشروع 3: تأهيل المؤسسات التعليمية	78	2306	2 384
المشروع 4: تكافؤ فرص ولوج التعليم الإلزامي	462	585	1 047
المشروع 8 : التركيز على المعارف والكفايات الأساسية	45	192	237
المشروع 9: تحسين جودة الحياة المدرسية	38	113	151
المشروع 10: إرساء مدرسة الاحترام	465	-	465
المجموع	1 119	4 486	5 605

الاعتمادات المطلوبة حسب مشاريع البرنامج الاستعجالي

المجال الثاني	الاعتمادات بملايين الدراهم		
المشروع	التسيير	الاستثمار	المجموع
المشروع 11 :تأهيل العرض بالثانوي التأهيلي	21	1 000	**1 021**
المشروع 12 : تشجيع التميز	173	71	**244**
المجموع	**194**	**1071**	**1265**

الاعتمادات المطلوبة حسب مشاريع البرنامج الاستعجالي

المجال الثالث	الاعتمادات بملايين الدراهم		
المشروع	التسيير	الاستثمار	المجموع
المشروع 15: دعم قدرات الأطر التربوية	482	3	**485**
المشروع 16 : دعم آليات التأطير وتتبع وتقويم الأطر التربوية	82	20	**102**
المشروع 17: ترشيد تدبير الموارد البشرية لمنظومة التربية والتكوين	694	35	**729**
المشروع 18 : استكمال تطبيق اللامركزية واللاتمركز، وترشيد هيكلة الوزارة	0	24	**24**
المشروع 19: تخطيط وتدبير منظومة التربية والتكوين	73	124	**197**
المشروع 21: وضع نظام ناجع للإعلام والتوجيه	77	0	**77**
المجموع	**1408**	**206**	**1614**

الاعتمادات المطلوبة حسب مشاريع البرنامج الاستعجالي

المجال الرابع	الاعتمادات بملايين الدراهم		
المشروع	التسيير	الاستثمار	المجموع
المشروع 22: ترشيد الموارد المالية واستدامتها	0	5	**5**
المشروع 23: التعبئة والتواصل حول المدرسة	0	31,5	**31,5**
المجموع	**0**	**36,5**	**36,5**

الاعتمادات المرصودة*

التسيير	الاستثمار
33 942	**5 842**

الإجمالي
39 785

* بملايين الدراهم

الاعتمادات المرصودة مقارنة مع ميزانية السنة الماضية

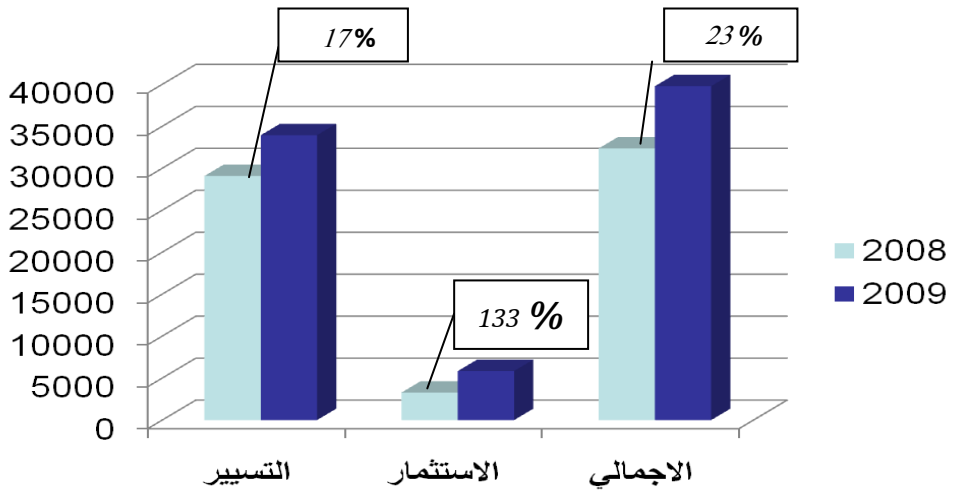

نسب الزيادة المرتفعة في ميزانية 2009 تعكس الإرادة السياسية القوية للحكومة لإعطاء نفس جديد لاستكمال إصلاح منظومة التربية والتكوين وفق التوجيهات الملكية السامية.

تطور كتلة الأجور مقارنة مع باقي مكونات الميزانية

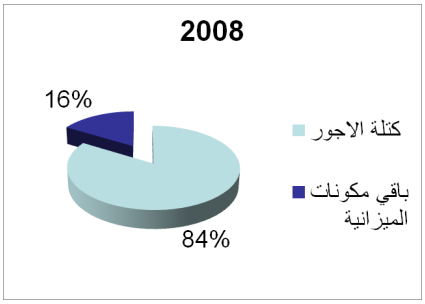

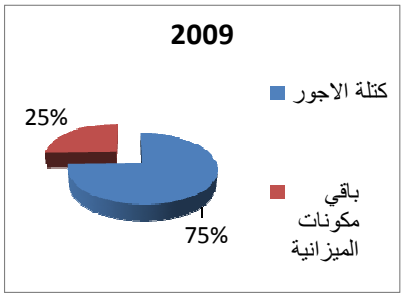

اتجاه تدريجي نحو إيجاد التوازن بين كتلة الأجور وميزانيتي الاستثمار والمعدات والنفقات المختلفة

الاعتمادات المرصودة لتنفيذ السنة الأولى من البرنامج الاستعجالي

التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة **5 370**	**التأهيلي حفز المبادرة والامتياز بالثانوي** **1 265**
المعالجة الملحة للإشكاليات الأفقية الحاسمة لمنظومة التربية والتكوين **1 549**	**توفير الموارد اللازمة للنجاح** **36,5**

المجموع
8 220,5

الاعتمادات المرصودة في إطار مشروع ميزانية 2009 ستمكن الوزارة من إنجاز مشاريع البرنامج الاستعجالي.

توظيف ميزانية 2009

الارتقاء بالتعليم الأولي

المبالغ بملايين الدراهم

المكونات	2008	2009	الفرق	النسبة(%)
▪ بناء وتأهيل 263حجرة ▪ التكوين المستمر لتأهيل المربيات والمربين ▪ تأهيل 9 مراكز الموارد بالنيابات ▪ توزيع المحافظ على الأطفال المعوزين	12	78	66	550
▪ تكوين هيأة التفتيش العاملة بهذا السلك	0	5	5	-

توسيع العرض التربوي

المبالغ بملايين الدراهم

المكونات	2008	2009	الفرق	النسبة(%)
100مدرسة ابتدائية منها 10مدارس جماعاتية	180	400	220	120
82 ثانوية إعدادية	537	800	227	30
80 ثانوية تأهيلية	134	880	746	550
10 داخليات بالمدارس الجماعاتية	0	70	70	-
80 داخليات بالثانوي	50	414	364	720
المجموع	**937**	**2564**	**1627**	**170**

التمييز المجالي الايجابي

- **اعتمادات مهمة خصصت للخدمات والمشاريع المرتبطة بالوسطين القروي وشبه الحضري:**

✓ الرفع من الطاقة الاستيعابية للإيواء : بناء 90 داخلية منها 10 بالمدارس الجماعاتية؛

✓ الرفع من اعتمادات التغذية والإطعام ب 220 مليون درهم؛

✓ إدخال خدمة النقل المدرسي ب 60 مليون درهم؛

✓ مضاعفة الاعتمادات المخصصة للتدفئة؛

✓ تأهيل المؤسسات التعليمية خصوصا بالوسط القروي؛

- **توزيع الاعتمادات على الأكاديميات يرتكز على مجموعة من المؤشرات أهمها:**

✓ نسب الهدر المدرسي؛

✓ نوعية الوسط وشساعته ؛

✓ نسب التمدرس؛

✓ نسب الاكتظاظ ؛

✓ نسب الفقر؛ .

✓ نسب التغطية بالماء والكهرباء والمرافق الصحية

معالجة تدهور البنيات والتجهيزات بالمؤسسات التعليمية و إرساء الصيانة الوقائية بها

المبالغ بملايين الدراهم

المكونات	2008	2009	الفرق	النسبة(%)
▪ تأهيل البنيات التحتية : • 6000 مؤسسة تعليمية • 276 داخلية ▪ إرساء الصيانة الوقائية بجميع المؤسسات	250	2100	1850	740

دعم التكوين المستمر

المبالغ بملايين الدراهم

المكونات	2008	2009	الفرق	النسبة (%)
التكوين المستمر لفائدة الأساتذة وهيأة الإدارة التربوية : ▪ جميع الأساتذة (مليون ونصف يوم تكوين) ▪ 1000 إطار من هيئة الإدارة التربوية	110	520	410	370

التأطير التربوي

المبالغ بملايين الدراهم

المكونات	2008	2009	الفرق	النسبة (%)
▪ التكوين المستمر ▪ تجهيز المفتشيات الإقليمية والجهوية ▪ تحفيز هيأة التفتيش	32	85	53	165

الرفع من الاعتمادات الموجهة إلى المؤسسة والفصل

المبالغ بملايين الدراهم

المكونات	2008	2009	الفرق	النسبة (%)
تسيير المؤسسات التعليمية	455	580	125	27
المعارف والكفايات الأساسية	0	243	243	-
تقوية الأنشطة الفنية والتفتح	0	40	40	-
إرساء مدرسة الاحترام : - **الزي المدرسي الموحد** - **إرساء نظام الصحة المدرسية** - **إرساء معايير السلامة والأمن بالمؤسسات التعليمية** - **مواصلة تعميم خدمة الحراسة والتنظيف والبستنة بالمؤسسات التعليمية**	111	395	284	256
المجموع	**566**	**1258**	**692**	**122**

مواجهة المعيقات المادية للتمدرس

- من خلال الإجراءات التالية :

✓ الدعم المالي المباشر للأسر المعوزة بتخصيص 450 مليون درهم؛

✓ توفير النقل المدرسي ب 60 مليون درهم؛

✓ توفير المحافظ واللوازم المدرسية.

تشجيع التميز والتفوق

- من خلال الإجراءات التالية :

✓ بناء وتجهيز ثانوية مرجعية (20 مليون درهم)؛

- ✓ تأهيل البنية التحتية بالأقسام التحضيرية وبناء داخلية (89 مليون درهم)؛
- ✓ توزيع الجوائز على التلاميذ المتفوقين (60 مليون درهم)؛
- ✓ تحفيز المؤسسات المتميزة (46 مليون درهم).

تحفيز الأساتذة العاملين بالمناطق النائية والصعبة المسالك بالعالم القروي

- من خلال الإجراءات التالية :
- ✓ إحداث تعويضات خاصة (مشروع مرسوم قيد الإعداد)؛
- ✓ توفير السكن الوظيفي(10000 سكن على مدى أربع سنوات) ؛

تطوير وتحديث أساليب التدبير

- تخصيص 196 مليون درهم ل :
- ✓ اعتماد التخطيط المتصاعد ؛
- ✓ وضع نظام معلوماتي مندمج ؛
- ✓ توفير وتحديث العتاد المعلوماتي.

استكمال اللامركزية واللاتمركز

- في هذا الصدد سيتم تخصيص 25 مليون درهم لأجرأة العمليات التالية:
- ✓ القيام بالدراسات الضرورية في أفق تفويت تدبير الموارد البشرية إلى الأكاديميات؛
- ✓ القيام بجرد كامل للممتلكات قصد تهيئ تفويت تدبير الممتلكات إلى الأكاديميات؛

- ✓ إرساء المحاسبتين العامة والتحليلية لتمكين مصالح الوزارة والأكاديميات من ترسيخ مبدأي الترشيد والشفافية في صرف النفقات.

- وضع استراتيجية وطنية للتواصل الداخلي والخارجي
- من خلال القيام بالدراسات وتوظيف الخبرات اللازمة في هذا المجال (26 مليون)

قطاع التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

اعتمد البرنامج الاستعجالي ثلاثة توجهات لإعطاء نفس جديد لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي :

- إعداد مخطط مديري لتطور العرض الجامعي ؛

✓ رصد مختلف مكونات هذا العرض في المستقبل باعتبار معايير حجم المؤسسات والأعداد الطلابية والمسالك والبنيات التحتية والموارد البشرية الواجب تعبئتها ؛

✓ وضع أسس جامعة قوية تمزج بين وضوح الرؤية والقرب الجغرافي من الطلبة.

■ **اعتمد البرنامج الاستعجالي ثلاثة توجهات لإعطاء نفس جديد لإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي :**

- إعداد مخطط مديري لتطور العرض الجامعي ؛

✓ رصد مختلف مكونات هذا العرض في المستقبل باعتبار معايير حجم المؤسسات والأعداد الطلابية والمسالك والبنيات التحتية والموارد البشرية الواجب تعبئتها ؛

✓ وضع أسس جامعة قوية تمزج بين وضوح الرؤية والقرب الجغرافي من الطلبة.

- إعادة تأهيل المسالك ذات الولوج المفتوح ؛

✓ إحداث تخصصات جديدة على مستوى سلك الإجازة بغرض مهننتها وتمكين الطلبة من قدرة أكبر للاندماج في سوق الشغل ؛

✓ إضافة مجزوءة ممهننة، انطلاقا من الأسدسين الخامس والسادس، ومجزوءة في المساعدة على البحث عن عمل وتنظيم دراسة حالة حول

إحداث مقاولة صغيرة ستكون غايتها حفز الطلبة على الإقبال على إنشاء المقاولات ؛

- ✓ استكمال التكوين بتدريب إجباري يتوج بإنجاز بحث ميداني ؛
- ✓ تأطير المجزوءات الممهننة من قبل مهنيين ؛
- ✓ تطوير إجازات مهنية جديدة موجهة نحو القطاعات التي تعاني نقصا في اليد العاملة ؛
- ✓ خلق إجازات متعددة التخصصات تتيح إمكانات مهنية أوسع لحامليها.

- ترسيخ استقلالية الجامعات والشروع في التعاقد معها.

- ✓ إبرام تعاقدات متعددة السنوات، تحدد التزامات كل الأطراف لتحقيق أهداف دقيقة على أساس خطط عمل، وميزانيات ملائمة لإنجازها ؛
- ✓ يكمن الهدف من هذا الإجراء في تعزيز الاستقلالية والمسؤولية وروح المبادرة لدى الجامعات.

ولتنفيذ الشطر الأول من البرنامج الاستعجالي، رصد مشروع ميزانية 2009 لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي غلافا ماليا يمثل 93% من مجموع الاعتمادات المطلوبة.

الاعتمادات المطلوبة حسب مجالات البرنامج الاستعجالي*

* بملايين الدراهم

النسبة المئوية للاعتمادات المرصودة بالمقارنة مع الاعتمادات المطلوبة لتنفيذ البرنامج الاستعجالي حسب المجالات

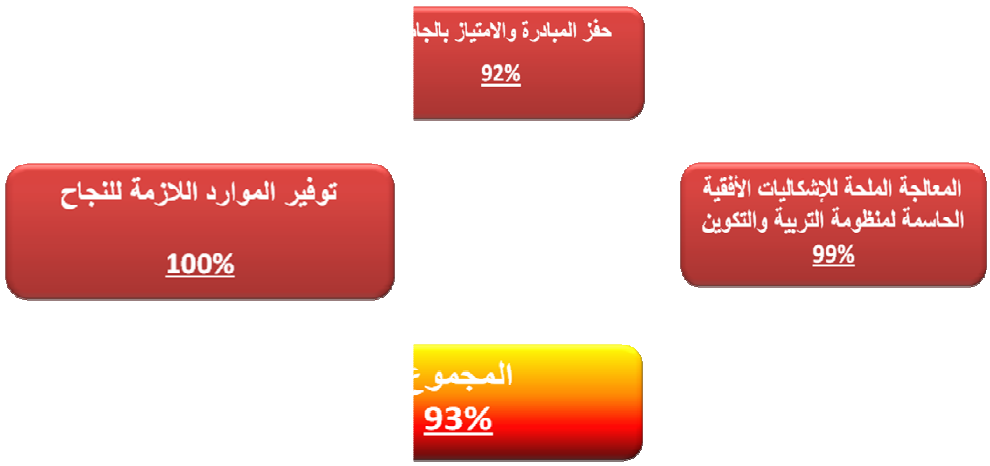

الاعتمادات المرصودة مقارنة مع ميزانية السنة الماضية

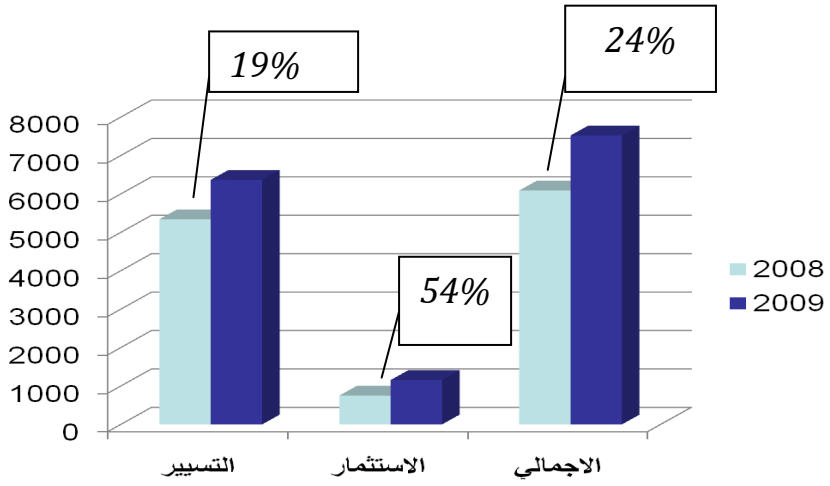

- **تترجم توجهات الميزانية المخصصة لهذا القطاع الأهمية التي يوليها له البرنامج الإستعجالي والتوجهات والأولويات التي حددها له :**

✓ زيادة مجموع الميزانية بـ: 1434,1 مليون درهم (+23,6%) ؛

✓ زيادة ميزانية التسيير بـ: 1027,51 مليون درهم (+19,2%) ؛

✓ زيادة ميزانية التجهيز بـ: 406,6 مليون درهم (+54,3%) .

- **الرفع من نسبة ميزانية التسيير المخصصة للنفقات الأخرى غير نفقات الأجور من 22,5% سنة 2008 إلى 28,7% سنة 2009؛**
- **الرفع من نسبة مجموع ميزانية التسيير والاستثمار المخصصة للنفقات الأخرى غير الأجور من 32% سنة 2008 إلى 39,6% سنة 2009؛**
- **رفع الميزانية المخصصة لتحسين العرض التربوي في التعليم العالي ب 73.2%**

	2008	2009	الزيادة
تحسين العرض التربوي في التعليم العالي بملايين الدراهم	667,88	1156,63	73,2%

- **رفع ميزانية البحث العلمي ب 45.32%**

	2008	2009	الزيادة
مجموع ميزانية البحث العلمي بملايين الدراهم	139	202	45,32%

- **رصد لأول مرة ميزانية خاصة للتكوين المستمر للأساتذة الباحثين ولموظفي التعليم العالي قدرها : 100 مليون درهم؛**
- **الرفع من النفقات المخصصة للصيانة وتأهيل المؤسسات الجامعية ب254,8%**

	2008	2009	لزيادة
نفقات الصيانة وتأهيل المؤسسات الجامعية بملايين الدراهم	19,7	69,9	254,8%

- **لتفعيل البرنامج الاستعجالي على مستوى مختلف الجامعات والمراكز التابعة للوزارة ستعتمد منهجية تعاقدية على خمسة مراحل:**

✓ إصدار مذكرة توجيهية على أساس الأهداف الوطنية للبرنامج الاستعجالي 2009-2012 ومشاريعه ومنهجيته وهذه المذكرة عبارة عن طلب عروض؛

✓ إعداد مشاريع الجامعة والمراكز المعنية؛

✓ التفاوض والمصادقة على المشاريع المقترحة؛

✓ التوقيع على العقود بين الدولة من جهة والجامعات والمؤسسات المعنية من جهة أخرى؛

✓ تتبع تنفيذ مقتضيات العقود الموقعة من خلال مؤشرات مادية ومحاسبية.

قطاع محو الأمية والتربية غير النظامية

أهم المشاريع المبرمجة

- **ميزانية 2009**

بلغ مجموع الاعتمادات المرصودة للقطاع 195,5 مليون درهم موزعة كما يلي:

- **ميزانية التسيير**: 30,5 مليون درهم؛
- **ميزانية الاستثمار** : 165 مليون درهم بزيادة 42 مليون درهم مقارنة مع سنة 2008

- دعم برامج محاربة الأمية بتوسيع العرض الى 800000 مستفيد بتكلفة تناهز 120 مليون درهم وذلك عبر :
- تقوية الدعم الموجه إلى جمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال محو الأمية ؛
- دعم طبع المؤلفات الخاصة بمحاربة الأمية وجعلها رهن إشارة المستفيدين ؛
- دعم برامج محاربة الأمية بقطاعات التعاون الوطني الشبيبة والرياضة والفلاحة ؛
- دعم برامج التربية غير النظامية، خصوصا برنامج الفرصة الثانية لإعادة إدماج الأطفال المنقطعين عن الدراسة.
- العمل على إخراج الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية إلى حيز الوجود.

البنية الإجمالية لمشروع ميزانية الوزارة

توزيع الاعتمادات الإجمالية

المبالغ بآلاف الدراهم

أبواب الميزانية	ميزانية 2008	النسبة المئوية من المجموع العام	مشروع ميزانية 2009	النسبة المئوية من المجموع العام	الفرق 2009/2008	نسبة التطور بين 2009/2008
الموظفون	31229633	80,6%	34203344	71,6%	2973711	9,5%
الإعانة المخولة لمؤسسة محمد السادس	624415	1,6%	638911	1,3%	14496	2,3%
المعدات و النفقات المختلفة	2651814	6,8%	5491240	11,5%	2839426	107,1%
مجموع المعدات و النفقات المختلفة(بما فيها المؤسسة)	3276229	8,5%	6130151	12,8%	2853922	87,1%
مجموع نفقات التسيير	34505862	89,0%	40333495	84,4%	5827633	16,9%
مجموع نفقات الاستثمار(CP)	2931698	7,6%	5691327	11,9%	2759629	94,1%
مجموع نفقات الاستثمار(CE)	1320000	3,4%	1766399	3,7%	446399	33,8%
مجموع نفقات الاستثمار(CP+CE)	4251698	11,0%	7457726	15,6%	3206028	75,4%
المجموع العام (*)	38757560		47791221		9033661	23,3%

(*): دون احتساب اعتمادات الالتزام

تدخلات السيدات والسادة النواب
أعضاء لجنة القطاعات الاجتماعية

قطاع التعليم المدرسي

الموارد البشرية

المحور الفرعي	ملاحظات وتساؤلات السيدات والسادة أعضاء اللجنة	الاقتراحات
الحركة الانتقالية	- بعض التعيينات لا تخضع للمساطر القانونية - عدم الاستقرار الأساتذة - إشكالية الالتحاق بالأزواج.	- ضرورة وضع قانون مؤطر للحركة - الحل النهائي يكمن في الجهوية
التكوين	- تكوين الأساتذة ومسايرته مع تطورات البرامج والمناهج التعليمية - تأخر تكوين الأساتذة في إطار برنامج GENIE - غياب تأطير وتكوين المربيات في البرنامج الاستعجالي	- الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجهة في التكوين
التحفيز	- جائزة الاستحقاق المهني : هل هناك استمرارية بالنسبة للسنوات المقبلة؟	- ضرورة تحفيز الأساتذة العاملين بالمناطق النائية لضمان استقرارهم - تحفيز الأطر الإدارية لتحمل المسؤولية بالمؤسسات التعليمية - ضرورة التعريف بالخدمات المقدمة من طرف مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.

الحياة المدرسية

إشكالية الاكتظاظ	- استفحال ظاهرة الاكتظاظ بالمؤسسات التعليمية	- يجب معالجة الإشكالية بصفة شمولية - تفعيل دور جمعيات آباء وأولياء التلاميذ في هذا المجال
إشكالية الهدر المدرسي	- إشكالية المنقطعين عن الدراسة وعدم قبولهم بمؤسساتهم الأصلية - إشكالية الالتحاق بالإعدادي	- التنسيق بين قطاع التكوين المهني والوزارة لإدماج المنقطعين عن الدراسة في الثانوي التأهيلي - من بين الإجراءات المهمة لمواجهة ظاهرة الهدر المدرسي : الدعم المباشر، توفير النقل المدرسي واللوازم المدرسية للتلاميذ

الدعم الاجتماعي

النقل المدرسي	- هل تم رصد اعتماد مالي في البرنامج الاستعجالي للنقل المدرسي وكيف سيتم تفعيله؟ - ما هي المناطق المستهدفة للاستفادة من النقل المدرسي بالنسبة للسنة القادمة 2009؟	- توفير النقل المدرسي داخل المجالات الحضرية
توزيع مليون محفظة	- عملية التوزيع لم تكن متساوية ما بين الجهات - توزيع مليون محفظة كان له الأثر الإيجابي في تسجيل التلاميذ الجدد	- إحداث لجنة إقليمية تسهر على عملية التوزيع تبدأ أشغالها مع نهاية كل سنة دراسية.
برنامج "تيسير"	- كيف سيتم اختيار الأسر المستفيدة من هذا البرنامج؟	

تكنولوجيات الإعلام والاتصال

التعميم في العالم القروي	- أين وصل برنامج تعميم النظام المعلوماتي بالمؤسسات التعليمية في العالم القروي؟	
برنامج "نافذة"	- عدم جودة الحواسيب المعروضة.	
برنامج "GENIE"	- هناك تأخير في تكوين الأساتذة وتجهيز القاعات.	

التعليم الأولي والتعليم الخاص

التعليم الأولي	- العالم القروي يفتقر للتعليم الأولي حيث النسب ضعيفة -	- يجب أن تتكلف الوزارة بالتعليم الأولي لا القطاع الخاص - ضرورة تأهيل الفضاءات المخصصة لمؤسسات التعليم الأولي
التعليم الخاص	- توزيع غير عادل ما بين الجهات - هل هناك خريطة وطنية بالنسبة للتعليم الخاص؟ - ما صحة خبر تولي شركات أجنبية لهذا النوع من التعليم؟ - أين وصل ملف الاتفاق الإطار الموقع ما بين الوزارة والقطاع الخاص؟ - تعميم التعليم الخصوصي ومحدودية الدولة في هذا المجال. -	- تكوين الشباب العاطل في إطار المبادرة الوطنية في الأقاليم لسد الخصاص الحاصل في الأطر - ضرورة المراقبة التربوية من طرف الوزارة - إيجاد حل استعجالي لمشكل الضرائب المتراكمة على المؤسسات التعليمية الخصوصية - تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وفق شروط محددة

الحكامة واللامركزية واللاتمركز

الجهوية	- عدم توفر الأكاديميات على الأطر المؤهلة والإمكانيات. -	- سن سياسة تعليمية جهوية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجهة. - اعتماد الجهوية كحل نهائي لإشكالية الحركة الانتقالية
المجالس الإدارية		إعادة النظر في هيكلة المتدخلين في المجالس الإدارية
اللامركزية	- استكمال اللامركزية وغيابها في البرنامج الاستعجالي	- مراعاة عدم تعارض التدخلات المركزية مع التدخلات الجهوية ضرورة تقويم اللامركزية

التعاون والشراكات

التعاون	- المؤسسات التعليمية تغلق أبوابها في وجه الشباب المتعطش للأنشطة الرياضية والثقافية أيام العطل - البحث عن موارد إضافية (الأسيسكو، الأنيسكو....)	- ضرورة عقد اتفاقية مع وزارة الشباب والرياضة - تفعيل دور جمعيات الآباء وأولياء التلاميذ للمساهمة في البرنامج الاستعجالي. - ضرورة مساهمة المقاولات والأبناك في تفعيل الإصلاح
الشراكات	- دور الجماعات المحلية في إنجاح مشروع المدارس الجماعاتية	- إشراك جميع القطاعات في تطبيق البرنامج الاستعجالي - تفعيل الشراكة مع الجماعات المحلية

قطاع التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

المحور الفرعي	ملاحظات وتساؤلات السيدات والسادة أعضاء اللجنة	الاقتراحات
التكوينات	- عدم توضيح عدد المناصب المالية المحدثة بهذا القطاع؛ - المطلوب توضيحات بخصوص مساهمة الجامعات في المبادرة الحكومية حول تكوين 10.000 مهندس و 10.000عامل في المجال الاجتماعي والتكوين في ميدان ترحيل الخدمات (Offschoring) وكذا تكوين 3300 طبيب كل سنة؛ - ماهي العلاقة بين الوزارة ووزارة التكوين المهني؟ - مؤشرات المردودية بالتعليم العالي؛ - متى سيتم تعيين رئيس جامعة السلطان مولاي سليمان؟ - مدى ملاءمة تكوينات الماستر مع سوق الشغل؛ - التكوينات داخل المدارس الوطنية للعلوم التطبيقية، وأي مهندس سيتخرج من هذه المدارس؟ - كيف يمكن ضمان نفس مستوى التكوين مع تزايد أعداد الطلبة؛	- إحداث جسور للتكوين بين وزارة التشغيل والتكوين المهني والجامعات وضرورة التعاقد بين الجانبين لمعادلة الإجازات المهنية. - عدم التسرع في هذه التكوينات لضمان تكوين جيد .
البحث العلمي	- هجرة الكفاءات إلى الخارج وكيفية استقطاب هذه الكفاءات؛ - متى يمكن الوصول إلى 1% من الناتج الخام؟ - ما هي أسباب تأخير تفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية؟	- التماس توجيه البحث حسب كل جهة مع مراعاة خصوصياتها. - الاهتمام باللغة العربية في التعليم العالي وحل إشكالية تدريس اللغة الفرنسية بالجامعة.

الموارد البشرية والميزانية	-ضرورة الاهتمام بالتعليم العالي، والمطلوب توضيح بخصوص المناصب المالية المتعلقة بهذا القطاع؛ -ما سبب تراجع الميزانية المخصصة لجامعة محمد الخامس أكدال؟ -كيفية عقلنة استعمال الموارد البشرية والمادية في مجال البحث العلمي	
التعليم العالي الخاص	- إشكالية الشهادات المحصل عليها من مؤسسات التعليم العالي الخاص وأين وصلت معادلة هذه الشهادات؟ - مدى جودة التكوين بمؤسسات العليم العالي الخاص.	
الأعمال الاجتماعية والثقافية للطلبة	- ما هي المعايير المعتمدة لإسكان الطلبة بالأحياء الجامعية ومن هم الطلبة الذين يستفيدون من الإطعام؟	- مراجعة قيمتها وتمديد آجال الاستفادة من طلب المنح وضرورة تعميم المنحة على جميع طلبة الماستر. - إحداث لجن لانتقاء من سيستفيد من الأحياء المتواجدة.
التغطية الصحية للطلبة	- عدة تساؤلات تطرقت للمنح وعن سبب عدم الزيادة في قيمتها، والمعايير المعتمدة لتوزيع حصة المنح على العمالات والأقاليم	-

تعقيب السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي

في البداية، أود أن أشكر السيدات والسادة النواب على اهتمامهم البالغ بقطاع التربية والتكوين، وعلى دراستهم للوثائق التي وزعت عليهم من لدن الوزارة. نحن طبعا نشاطركم هذا الاهتمام، ولابد بهذه المناسبة التأكيد على أن الحكومة ماضية في الوفاء بالتزاماتها لما ورد في التصريح الحكومي، وهو ما يجسده الارتفاع الملموس لميزانية التعليم المدرسي بين السنتين الماليتين 2008 و2009. هذا الارتفاع الذي طال كل أبواب الميزانية، حيث ارتفعت ميزانية باب الموظفين ب 2.6 مليار درهم إضافي أي بنسبة 9.53%، وارتفعت ميزانية باب المعدات والنفقات المختلفة ب 2.3 مليار درهم أي بنسبة 114% باحتساب الإعانة المالية المخولة لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لتربية والتكوين، وإذا ما استثنينا هذه الإعانة تصبح الزيادة في ميزانية المعدات والنفقات المختلفة 2.23 مليار درهم أي بنسبة 153% . كما ارتفعت ميزانية باب الاستثمار (اعتمادات الأداء واعتمادات الالتزام) ب 2.6 مليار دهم أي بنسبة 132.9%. وفي المحصلة، فقد ارتفعت الميزانية الإجمالية لمجموع الأبواب ب 7.4 مليار درهم إضافي أي بنسبة 22.9%

هذا التحسن غير المسبوق في الميزانية، سيكون له الوقع الإيجابي على تحسين ظروف التعلم بالمؤسسات التعليمية.

ومن جهة أخرى، هناك إرادة جماعية لمختلف القطاعات الحكومية للارتقاء بالمدرسة المغربية وهو ما جسدته مبادرة السيدات والسادة الوزراء بزيارة المؤسسات التعليمية، خلال الدخول المدرسي الحالي، علاوة على الاتفاقيات الموقعة يوم 11 شتنبر 2008 بمناسبة تقديم البرنامج الاستعجالي لإعطاء نفس جديد للإصلاح أمام صاحب الجلالة.

كما تعلمون السيدات والسادة النواب، فإن العديد من الاختلالات مرتبطة بضعف الإمكانيات المرصودة للقطاع، وبأساليب التدبير المعتمدة في تدبير القطاع في مختلف المجالات التربوية والإدارية والمالية وفي تدبير الموارد البشرية. والبرنامج الاستعجالي قد تطرق إلى هذه الإشكاليات، ووضع الحلول الملائمة لها، ونحن أمام مسار لم يكتمل بعد، حيث بدأنا بتفويت الاختصاصات إلى الجهات، ونسعى إلى إحكام

هذه الهندسة التنظيمية لنعطي للامركزية محتوى ملموسا، هناك كذلك تجارب تتم في إطار فضاءات جديدة للتنسيق من قبيل شبكة المؤسسات التعليمية أو الحوض المدرسي.

وفي مجال تدبير الموارد البشرية، نعمل على تغيير أساليب التدبير، بحيث هناك تخصصات ذات فائض وأخرى تعاني من الخصاص، وهذا ما يدفعنا إلى اعتماد تدريس الموارد المتقاربة، واتخاذ جملة من التدابير التي تتوخى التشغيل الأمثل للموارد البشرية، وهو ما يترتب عنه جملة من الاحتجاجات والتحفظات.

علينا إذن أن نتعبأ جميعا من أجل ترسيخ ثقافة الواجب وضمان استقرار الأساتذة في المؤسسات التعليمية والتفكير في الترابط بين الاستقرار والمردودية، وكذا تكثيف التواصل حول الجهود التي تقوم بها الوزارة لتحفيز الموارد البشرية من أجل ضمان استقرارها وانخراطها في مشاريع وأوراش الإصلاح.

ومن ضمن الجهود التي سنقوم بها هذه السنة للارتقاء بالمؤسسات التعليمة، في المجال الإداري، ضمان وصول الميزانية إلى المؤسسات التعليمية والحرص على تنفيذها، وفي المجال التربوي، تدبير النموذج البيداغوجي من خلال التركيز على التعلمات الأساسية لتقويم البرامج والمناهج الجديدة.

أجوبة الوزارة على تساؤلات السيدات والسادة النواب أعضاء اللجنة

قطاع التعليم المدرسي

❖ الحكامة واللامركزية واللاتمركز

➢ استكمال اللامركزية واللاتمركز

سعيا وراء إعطاء دفعة قوية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وتجسيد الجهوية في المجال التربوي، يعمل البرنامج الاستعجالي على إعادة النظر في أشكال الحكامة الحالية، وفي سبل ترشيدها، وذلك عبر استكمال سياسة اللامركزية واللاتمركز، التي انطلقت منذ السنوات الأولى للإصلاح، مع تفويض تام للموارد والمهام للهيئات اللاممركزة :

- ✓ استكمال سيرورة اللامركزية عبر تحويل تدبير الموارد البشرية والممتلكات إلى الأكاديميات، وتوضيح الاختصاصات والهيكلة، وكذا تحسين أنماط اشتغال الهيئات التدبيرية (المجالس الإدارية للأكاديميات، اللجان، مجالس التدبير)؛
- ✓ تحقيق الملاءمة بين المواصفات المهنية للمسؤولين عن البنيات اللاممركزة ووظائفها الجديدة، وذلك عبرإعادة تنظيم طريقة توظيف مديري المنظومة ومديري المؤسسات، وتطوير التكوين التأهيلي لمديري المؤسسات ولهيئة التدبير؛
- ✓ إعادة النظر في توزيع المهام بين مختلف مستويات المنظومة، وذلك بغية خلق الانسجام بين السلطات ومسؤوليات البنيات اللاممركزة، وتركيز الوزارة على وظائفها الأساسية باعتبارها سلطة تقريرية؛
- ✓ بلورة ثقافة تدبيرية مبنية على تحديد الأهداف وقياس الإنجاز والنتائج، وذلك من خلال إقرار التعاقد مع الأكاديميات، ووضع مشاريع المؤسسات، وكذا وضع وإقرار أدوات للقيادة.

➢ الميزانيات المرصودة للأكاديميات :

لم يتم بعد توزيع الميزانية السنوية على الأكاديميات، وخاصة النفقات التي لها ارتباط بالبرنامج الاستعجالي، حيث توجد هذه العملية في طور التنفيذ.

أما بالنسبة لترشيد استعمال الميزانية، فقد نصت الوثيقة الخاصة بتقديم الميزانية على دراسة متكاملة لإرساء المحاسبتين التحليلية والعمومية قصد إرساء مبدأ الشفافية في صرف النفقات. كما أن الوزارة ستقوم بوضع آليات لترشيد استهلاك الماء والكهرباء والهاتف. وعملت الوزارة في هذا الإطار على اقتناء وإرساء نظام معلوماتي لتدبير وإنجاز الميزانية بالمصالح المركزية وبالأكاديميات والنيابات التابعة لها، من خلال إقرار الشفافية في الصرف وفي إبرام الصفقات واستصدار المؤشرات ولوحات القيادة.

❖ الحياة المدرسية

➢ ظاهرة الاكتظاظ :

إن ظاهرة الأقسام المكتظة ليست وليدة اليوم، بل كانت ملازمة للمنظومة التربوية وخاصة في السنوات الأخيرة، التي أصبحت تطرح فيها بشكل أكثر حدة، وذلك بالموازاة مع الدينامية المترتبة عن المجهودات المبذولة من أجل تحقيق هدف تعميم التمدرس.

ووعيا منها بالانعكاسات التي تترتب عن هذه الظاهرة، وخاصة من حيث تأثيرها على جودة التعليم، فقد بادرت الوزارة، بمناسبة تحضير الدخول المدرسي والجامعي الحالي، إلى اتخاذ مجموعة من التدابير المتخذة في هذا المجال من أجل إحداث تغيير ملموس في الوضع القائم :

- اعتبار التصدي لهذه الظاهرة، إحدى الأولويات الخمس للدخول المدرسي 2008-2009، حيث تم تضمين هذا الهدف والإجراءات العملية المرتبطة به في المذكرة الإطار للدخول المدرسي، وفي الدليل العملي لتحضير الدخول المدرسي؛
- تحضير استراتيجية لفك الاكتظاظ، تمت بلورتها في إطار دليل منهجي لتدبير الأقسام المكتظة، يتضمن تصورا شاملا وعدة متكاملة ومتنوعة لمجموعة من الإجراءات لتدبير الاكتظاظ، مع وضع آجال زمنية لمجوع العمليات، وكذا لوحات القيادة والتتبع والمواكبة.

إن هذه الاستراتيجية، تخرج عن نطاق الحلول التقليدية المرتبطة بتوفير الموارد البشرية وترشيد تشغيلها وتعزيز البنايات المدرسية وإعداد الخريطة المدرسية، لتنخرط في سياق شمولي، يتناول كذلك التدبير البيداغوجي للظاهرة، من خلال ترشيد تنظيم الفصل الدراسي وتشكيل الأقسام والتدبير الأمثل لزمن التعلمات وإيقاعات التمدرس وجداول الحصص، وغيرها من العناصر ذات البعد التربوي والتي ترتبط بهذه الظاهرة؛

- الشروع في تدقيق مختلف الجوانب المرتبطة بالصيغ الجديدة لفك وتدبير الاكتظاظ، والتي من بينها اكتراء حجرات وتحقيق التوزان في البنيات التربوية بين المؤسسات المتجاورة وتوفير وسائل النقل للتلاميذ؛
- وضع آلية لتتبع الظاهرة على الصعيد المركزي بتنسيق مع الأكاديميات والنيابات، حيث يتم تتبع مؤشرات معالجة الظاهرة بشكل منتظم، وفقا لمحطات محددة في الزمن، وذلك في إطار لجنة مركزية لقيادة وتتبع الدخول المدرسي.
- توسيع عرض التمدرس الإلزامي من خلال :

- بناء 2500 حجرة دراسية إضافية بالابتدائي خلال الفترة ما بين 2009 و2012، منها 1700 حجرة في الوسط القروي.
- إحداث 50 مدرسة جماعاتية، ستضيف 100.000 مقعدا بيداغوجيا؛
- إحداث 720 إعدادية جديدة (أي 6800 حجرة دراسية) ما بين 2009 و2012. (حوالي 80% منها بالوسط القروي)، مما سيمكن المنظومة من توسيع الطاقة الاستيعابية بما يزيد عن 330.000 مقعدا إضافيا.
- إحداث 320 ثانوية جديدة في أفق 2012 من بينها 104 في الوسط القروي؛

ومن المنتظر، أن تسفر هذه التدابير الجديدة عن فك الاكتظاظ بشكل ملموس، في أفق توفير الظروف الملائمة لاحتضان التلاميذ في ظروف وشروط تربوية مثلى تمكن من تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية التي ينشدها الجميع.

➢ الدروس الخصوصية غير القانونية :

وضعت الوزارة العديد من الإجراءات القانونية والتنظيمية والآليات لرصد ظاهرة الدروس الخصوصية والوقاية منها وزجرها. وفي نفس السياق نص البرنامج الاستعجالي عن مأسسة الدعم المدرسي حيث تم إدراجه في استعمالات الزمن الأسبوعية. وبذلك، سيستفيد التلاميذ من 3 ساعات للدعم بالسلك الابتدائي و4 ساعات بالتعليم الثانوي. كما سيتم تنظيم دورات تدريبية للدعم وتأهيل التلاميذ المتعثرين خلال العطل البينية.

❖ التعليم المدرسي الخصوصي

سطر البرنامج الاستعجالي 2009-2012 ضمن أهدافه النهوض بالعرض التربوي الخصوصي من خلال تدابير تتوخى تحقيق تنمية العرض التربوي في التعليم المدرسي الخصوصي من خلال ثلاثة محاور:

- ربط العرض التربوي الخصوصي بتوسيع العرض التربوي بشكل عام؛
- إشراك المبادرة الخاصة في تدبير المؤسسات التعليمية القائمة بغية تخفيف نفقات الوزارة في مجال التسيير؛
- تطوير تعليم خصوصي ذي جودة و خلق تنافس مع التعليم العمومي.

و لتحقيق هذه الأهداف فإن البرنامج الاستعجالي قد وضع خطة ترتكز على المحاور التالية :

- ✓ إقرار تدابير تحفيزية تمكن من تسهيل و تنمية الاستثمار؛
- ✓ تفويض تدبير مؤسسات تعليمية قائمة؛
- ✓ تطوير نموذج جديد لعرض تربوي متكامل قادر على التوسع كما وكيفا.

و في هذا المجال، فإن التحفيزات ينبغي أن تكون انتقائية تعتمد على العرض الخصوصي التعاقدي، وتقرن الاستفادة منها بشروط تمكن من توجيه وتطوير العرض التربوي الخصوصي وفق سياسة جهوية ترمي إلى تنمية هذا العرض.

ويتوخى اتفاق الإطار الموقع بتاريخ 2007/05/08 بين الحكومة و ممثلي مؤسسات التعليم والتكوين الخاص إرساء أسس عمل مشترك من خلال ثلاث دعامات :

- تأهيل القطاع بتيسير و تسريع هيكلته بهدف تقوية قدراته التنظيمية و التربوية؛
- النهوض به للرفع من جاذبيته بواسطة مجموعة من التحفيزات؛
- مواكبته الفعلية لتأكيد موقعه كشريك للدولة في إطار التشاور و الحوار.

وقد تم تفعيل مجموعة من بنود هذا الاتفاق، و نخص بالذكر إرساء اللجنة القطاعية المشتركة التي تعمل وفق برنامج عمل محدد بتنسيق مع ممثلي القطاع قي إطار لجان موضوعاتية اشتغلت على المحاور الأساسية التالية:

- التكوين الأساسي و المستمر حيث تم إعداد دفتر تحملات إطار خاص بالتكوين الأساسي و ذلك بتنسيق مع ممثلي القطاع و الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛
- إصدار مذكرتين تنظيميتين الأولى في موضوع الترخيص لأطر هيئة التدريس بالقيام بساعات إضافية بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، والثانية في موضوع تنظيم تسيير مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي؛
- إعداد مشروع مرسوم تحدد بموجبه الإجراءات الإدارية التي يمكن اتخاذها في حق المخالفين للقانون المنظم للتعليم المدرسي الخصوصي؛
- إعداد مشروع نموذج اتفاقية و دفتر تحملات خاص بالولوج إلى العقار العمومي.

أما المحاور التي تهم تدخل الإدارات الأخرى الموقعة على الاتفاق الإطار، فقد تم تفعيل البعض منها و يتعلق الأمرأساسا ب:

- إحداث صندوق للنهوض بالتعليم الخاص FOPEP، استفاد منه إلى حد الآن ما يناهز 18 مشروعا في مجال التعليم المدرسي الخصوصي؛
- إلغاء ضرائب الجماعات المحلية المفروضة على مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي بواسطة القانون 47/06 المتعلق بضرائب الجماعات المحلية والذي دخل حيز التطبيق ابتداء من 2008/01/01؛
- المشاركة مع مديرية الجمارك و الضرائب غير المباشرة في إعداد منشور حول الاستفادة من الإعفاء من الرسوم الجمركية؛

- إصدار مذكرة من طرف وزارة الإسكان والتعمير قي شأن تنفيذ بنود اتفاقية الشراكة من أجل تشجيع القطاع الخاص للتربية و التكوين في ميدان العقار والتعمير من أجل تقديم الدعم للمستثمرين في هذا الميدان؛

و في الختام تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات التعليمية الخصوصية التي توجد على شكل شركات تستفيد بنسبة 17.5 % من الضريبة على الشركات ضمن القانون المالي لسنة 2008، مع الإشارة إلى أن المؤسسات المعنية تستفيد منذ سنة 1998 بتخفيض بنسبة 50% من الضريبة العامة على الدخل و الضريبة على الشركات، كما تستفيد من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والتجهيزات المقتناة من الداخل أو المستوردة المعدة للتعليم الخصوصي.

❖ تكنولوجيات الإعلام والاتصال

➢ التواصل واستعمال التكنولوجيا الجديدة ومنظومة الإعلام على صعيد المؤسسة التعليمية :

أولى البرنامج الاستعجالي اهتماما خاصا بتطوير القدرات التدبيرية للمؤسسات التعليمية حيث من المقرر تسريع إدخال المعلوميات والتكنولوجيات الحديثة كوسيلة للتدبير بصفة استعجالية وذلك على المستويات التالية :

- التجهيز بالمعدات المعلوماتية ، سترصد له ميزانية تناهز 98 مليون درهم.
- الربط بالأنترنيت سترصد له ميزانية 294 مليون درهم.
- تعميم خدمات Internet بميزانية تناهز 10,8 مليون درهم.

وسيتم تعميم هذه الشبكة المعلوماتية والتجهيزات بصفة مندمجة، تأخذ بعين الاعتبار حاجيات التكوين والمصاحبة. وسيتيح التعاقد مع الأكاديميات، في إطار البرنامج الاستعجالي، بلوغ هذه الأهداف في أفق 2012.

وبموازاة عمليات التجهيز، يجري حاليا إرساء منظومات معلوماتية بالمؤسسات التعليمية، منها التدبير المعلوماتي المدرسي، والتدبير المعلوماتي للموارد البشرية.

➢ لماذا لم يحترم برنامج GENIE المواعيد المسطرة في الاستراتيجية؟

يتمحور برنامج GENIE حول ثلاثة مجالات : التجهيز، التكوين والمضمون؛ غير أن الشطر الثاني من هذا البرنامج قد عرف بعض التأخر وذلك بسبب الوقت الذي تتطلبه تقييم المرحلة الأولى من التجهيز، وقياس مدى نجاعتها تربويا، أخذا بعين الاعتبار الحاجيات الفعلية للأستاذ والتلميذ. وستواصل الوزارة عملية التجهيز في أقرب الآجال.

أما بالنسبة للتكوين، فقد تم تكوين 30 ألف أستاذ منذ سنة 2006، بمعدل 40 ساعة لكل أستاذ، وسيتم الإستناد على ثلاث دراسات لاقتناء المضامين الرقمية وإرساء بوابة تربوية إلكترونية.

➢ **مخطط توسيع مشروع GENIE بالعالم القروي :**

استفاد العالم القروي منذ المرحلة الأولى من البرنامج بنسبة 35 % (التجهيز والربط بالأنترنيت). وستستمر الوزارة في إطار هذا البرنامج في تجهيز جميع مؤسسات العالم القروي أي 55% من المجمل ويتعلق الأمر ب 9260 مؤسسة.

أما في ما يخص الفرعيات، فمن المقرر تغطيتها في المرحلة الأخيرة، أي في أفق 2010، وعددها 3260 فرعية.

❖ الموارد البشرية

➢ **المدير المساعد بالوحدات المدرسية القروية: أية حوافز مادية وأية شروط لشغل المنصب؟**

يهدف إحداث منصب مدير مساعد بالوحدات الفرعية بالوسط القروي، التي يتجاوز عدد الأقسام بها ثلاثة، إلى مساعدة مدير المجموعة المدرسية بالعالم القروي على تدبير الشؤون التربوية والإدارية للفرعيات المتناثرة والتي يصعب على المدير تتبع الدراسة بها وتحسين خدماتها التربوية؛

يشترط في شغل هذا المنصب أن يكون المدير المساعد من الأساتذة العاملين بالوحدة المدرسية الفرعية وأن تتوفر فيه شروط الاستقامة والمواظبة ويتم اقتراحه من طرف مدير المؤسسة الذي سيعمل كمساعد له علما بأن المدير المساعد سيستمر في ممارسة مهام التدريس بالقسم؛

وقد تم تحديد مبلغ مالي شهري كتعويض عن مهام المدير المساعد تقدر بما يعادل 400 درهم شهريا كتحفيز لهذه الأطر على القيام بمهامها الجديدة.

➢ إسناد مهام التدريس لأطر الجماعات المحلية:

في إطار الشراكات المحلية، يتم في بعض الأقاليم إسناد مهام التدريس لأطر تابعة للجماعات المحلية التي تتفضل بوضعها رهن إشارة قطاع التعليم المدرسي، ويشترط في هذه الأطر أن تكون من بين حاملي الإجازة في اختصاصات تعليمية.

➢ الخريطة التوقعية للموارد البشرية والتدابير المرتبطة بتعويض أفواج المتقاعدين في أفق سنة 2020.

تشير الإحصائيات إلى أن أعداد المتقاعدين من بين الأطر العاملة بالقطاع تزداد بشكل كبير سنة بعد أخرى، وستبلغ ذروتها ابتداء من سنة 2012؛

لذلك، قامت الوزارة بإعداد مخطط للتكوين، أدرج ضمن مشاريع البرنامج الاستعجالي، يقضي بتوظيف الأعداد اللازمة عن طريق الرفع من أعداد الوافدين على مراكز التكوين بشكل يوازي أعداد المتقاعدين وأكثر، كما أن الوزارة وفي إطار البرنامج الاستعجالي فتحت ورشا يتم الاشتغال عليه حاليا في شأن تحديد مواصفات أستاذ المستقبل، وذلك استنادا إلى توصيات المجلس الأعلى للتعليم الذي أصدر تقريرا حول مهنة التدريس خلال شهر يوليوز 2008.

➢ جهوية التوظيف وتوطين المناصب المالية:

كان قطاع التعليم المدرسي سباقا إلى تفعيل اللامركزية من خلال إحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، التي فوضت لها اختصاصات متعددة باعتبارها مؤسسات عمومية، خصوصا العمليات المرتبطة بتدبير الموارد والتي تتطلب تأشيرة المراقبة المالية.

وفي إطار تفعيل مقتضيات البرنامج الاستعجالي تم الشروع فعليا في إعداد الترسنة القانونية انطلاقا من الدخول المدرسي الجاري في أفق توطين المناصب المالية بالأكاديميات ومنح هذه الأخيرة صلاحيات التوظيف عن طريق التعاقد. وسيتم العمل بهذه الإجراءات الجديدة تدريجيا انطلاقا من سنة 2009.

➢ مآل توظيف 300 مساعدة اجتماعية:

ستتكلف الأكاديميات بهذا الملف في إطار تفويض صلاحيات التوظيف عن طريق التعاقد بناء على الخصاص من هذه الأطر بكل أكاديمية .

➢ جائزة الاستحقاق المهني:

تم تنظيم جائزة الاستحقاق المهني للأطر التعليمية ومديري المؤسسات المتميزين خلال السنة الدراسية 2007/2006 بتنسيق مع مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، وفي السنة الموالية أي السنة الدراسية الماضية 2008/2007، تم إعداد مشروع جديد لتطوير هذه الجائزة وتوسيع دائرة الأطر المستفيدة منها في أفق تنفيذها خلال السنة الدراسية الجارية 2009/2008 وستعمل الوزارة على تنظيم هذه الجائزة وفق مسطرة جديدة تبرز المجهودات والابتكارات التي ينجزها مختلف العاملين بالقطاع وتكافؤ المتميزين منهم.

➢ الخصاص في أطر التدريس وترشيد الفائض:

يعرف القطاع فائضا في الأطر التعليمية يناهز 10 آلاف مدرس بالمناطق الحضرية نتيجة توسع قطاع التعليم الخصوصي بالمدن وانتقال الساكنة إلى ضواحي المدن، حيث التجمعات السكنية الجديدة إلى غيرها من العوامل التي تؤدي إلى تقليص البنيات التربوية للمؤسسات التعليمية المتواجدة بقلب الحواضر. وبالرغم من أن القوانين الجاري بها العمل تعطي للوزارة صلاحية نقل هؤلاء المدرسين من أجل المصلحة لسد الخصاص بالمناطق التي تعرف نقصا في المدرسين، فإن هاجس المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والعائلي لهؤلاء الموظفين غالبا ما يدفع بالوزارة إلى عدم الإقدام على هذه العمليات إلا في إطار ضيق لا يتعدى فضاء الجماعة أو الدائرة، وهو ما اصطلح عليه بإعادة الانتشار . ومع ذلك فإن الوزارة لم تستطع تشغيل جميع الفائضين لتغطية الخصاص في المدرسين وتنقيلهم من منطقة إلى أخرى، وهو ما يترتب عنه، في غالب الأحيان، خصاص بنيوي ناتج عن عدم إمكانية إعادة توزيع الفائض.

أمام هذا المعطى ذي البعد الاجتماعي، تلجأ الوزارة إلى ضم الأقسام الخفيفة من حيث أعداد التلاميذ، وإلى تعيين الخريجين الجدد من مراكز التكوين إلى غيرها من العمليات التي تساعد على توفير مدرسين لجميع الأقسام بالمغرب.

إن تقليص المناصب المالية المخصصة للقطاع بمختلف الميزانيات المتتالية منذ سنة 2003 أدى إلى تراكم الخصاص في المدرسين من سنة إلى أخرى، حيث لم تتعد هذه المناصب 3500 منصبا كل سنة وهو عدد يغطي أقل من نصف حاجيات القطاع من الأطر التعليمية.

ويرتقب تدارك هذا الخصاص من خلال الرفع من أعداد المناصب المالية في الميزانيات المقبلة. وتعتبر ميزانية 2009 مؤشرا إيجابيا في هذا الإطار، حيث بلغ عدد المناصب 3800 منها 3600 لقطاع التعليم المدرسي، يضاف إليها ما يعادل 3200 منصبا ستحول للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

➢ إشكالية عدم استقرار أساتذة الابتدائي الحاصلين على الإجازة والمكلفين بمهام التدريس بالتأهيلي:

إن تكليف أساتذة التعليم الابتدائي الحاصلين على شهادة الإجازة بمهام التدريس بالثانوي التأهيلي، لسد الخصاص في بعض الأقاليم التي تعرف فائضا في أساتذة الابتدائي، تعتبر عملية عادية في إطار ترشيد الموارد البشرية المتوفرة. ولاتخول هذه العملية لأستاذ التعليم الابتدائي صلاحية الإدماج ضمن أطر التعليم الثانوي التأهيلي، حيث أن تغيير الإطار يخضع لمعايير وشروط حددتها القوانين والمساطر الجاري بها العمل خصوصا منها النظام الأساسي للأطر العاملة بالقطاع.

➢ تخصيص تعويضات للأطر العاملة بالمناطق النائية أو الصعبة المسالك:

سيتم تخصيص تعويضات للأطر العاملة بالعالم القروي (المناطق النائية أو الصعبة المسالك) بعد أن وافقت الحكومة على هذا المطلب خلال الحوار الاجتماعي لأبريل 2008، وتشتغل حاليا لجنة قطاعية تحت إشراف وزارة تحديث القطاعات العامة من أجل تحديد المناطق التي سيستفيد العاملون بها من هذا التفويض، وهي في الغالب المناطق النائية غير المرتبطة بالماء والكهرباء وتفتقر لوسائل النقل والطرق المعبدة.

الحركات الانتقالية ومعالجة طلبات الالتحاق بالأزواج:

تعالج الوزارة عند نهاية كل سنة دراسية ما يفوق 60 ألف طلب انتقال كلها تأخذ اتجاها واحدا من الوسط القروي إلى الحضري، ومن جنوب المغرب إلى شماله، مما يجعل من الصعب تلبيتها كلها أو أغلبها خصوصا وأن الخصاص في الأطر التعليمية يوجد بالوسط القروي وبجنوب المغرب، وبالرغم من ذلك، فإن الوزارة تبذل مجهودات كبيرة من أجل تلبية أكبر عدد من الطلبات، حيث تعادل نسبة التلبية 10 % وتصل إلى 25 % من طلبات الالتحاق بالزوج.

إن تعميم التعليم بالوسط القروي ومحاربة الهدر المدرسي الذي يزداد ارتفاعا ببلادنا تقتضي العمل على استقرار المدرسين بمقرات عملهم خصوصا العاملين منهم بالوسط القروي، لذلك نتجه تدريجيا نحو توطين المناصب المالية واعتماد التوظيف عن طريق التعاقد المحلي من أجل ضمان خدمات تعليمية قارة ومستديمة للأطفال المتواجدين بمناطق نائية أو قروية صعبة المسالك التي يغادرها المدرسون في إطار الحركات الانتقالية.

➢ التكوين في برنامج Génie وتقليص مدة التكوين (من 80 ساعة إلى 24 ساعة)

يعود تقليص مدة التكوين الخاصة بمصوغة أنتل " التعليم للمستقبل " إطار " من 10 إلى 5 أيام إلى مجموعة من الاعتبارات منها :

- طول مدة التكوين (حوالي أسبوعين)؛
- تأثير هذه المدة على السير العادي للدراسة بالمؤسسات التعليمية التي ينتمي إليها المكون؛
- عدم توفر الأطر الكافية لتعويض الأساتذة المستفيدين من الدورات التكوينية؛
- وعليه فقد تمت استشارة المدير التربوي لشركة أنتل في الموضوع قبل مباشرة عملية التقليص التي روعي فيها :

  - الأخذ بعين الاعتبار للحاجيات الفعلية للتكوين،
  - الحفاظ على المحتوى العلمي للمصوغة وتناسق وحداتها،

- مراعاة العامل الزمني والإكراهات الميدانية عند الإنجاز،

ومن جهة أخرى، فإن عملية الملاءمة قد تمت من طرف لجنة من المختصين تحت إشراف مفتش مركزي في الإعلاميات وفق الإجراءات التالية :

- تخصيص حوالي ثمان ساعات كاملة يوميا للتكوين (طيلة الخمسة أيام)؛
- السماح للمشاركين باستغلال القاعة خارج أوقات التكوين لإتمام أعمالهم،
- احترام المدة الزمنية المخصصة لكل نشاط؛
- تمكين المشاركين من برانم المعلوميات المكتبية أو الاستفادة من دورات التكوين المخصصة للاستئناس في المعلوميات (30 ساعة)؛
- الحرص على تلقى المتدرب 48 ساعة من التكوين داخل القاعة؛
- تخصيص 20 ساعة من الأنشطة المنزلية لإكمال التدريب؛
- قيام المتدرب خلال هذه المدة بإنشاء نماذج المتعلمين، وأدوات التقييم، ومواد الدعم من خلال مشروع يراه فعالا ومجديا في ترسيخ بعض المفاهيم من المقرر الدراسي.

➢ التكوين المستمر و جهوية التدبير

منذ صدور المرسوم الخاص بالتكوين المستمرفي سنة 2005، الذي حدد الأهداف والغايات من التكوين المستمر، عمدت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي إلى رصد ميزانية مهمة انتقلت من 75 مليون درهم في سنة 2006 إلى 85 مليون في سنة 2007 إلى 110 مليون درهم في سنة 2008 وإلى مضاعفتها أكثر من 5 مرات بالنسبة للميزانية الخاصة ب 2009.

و في إطار دعم الجهوية واللاتمركز، تم إشراك الأكاديميات وإعطائها الصلاحية لتدبير ملف التكوين المستمر بالنسبة لكل الفئات ووضع خطط وبرامج جهوية وإقليمية في مجال التكوين المستمر اعتمادا على الميزانية المرصودة لها. ويتم في نهاية كل سنة تكوينية تقديم حصيلة التكوين المستمر بالأكاديميات، حيث يتم خلالها

عرض النتائج التي تم تحقيقها حسب الفئات المستفيدة ومحاور التكوين لكل أكاديمية على حدة بحضور مسؤولي المصالح المركزية والجهوية والإقليمية.

وللنهوض بمجال التكوين المستمر على ضوء مقتضيات البرنامج الاستعجالي لإصلاح منظومة التربية والتكوين، فإن الوزارة عازمة على تطوير ترصيد التجربة في هذا الإطار من خلال :

- اعتماد مبدأ التعاقد مع الأكاديميات،
- ربط التكوين المستمر بالترقية،
- إحداث هيئة خاصة بالتكوين والتكوين المستمر في الجهة والإقليم تسهر على وضع وتنفيذ خطط وبرامج التكوين المستمر .

➢ مراجعة منظومة التكوين بالنسبة لمراكز تكوين المعلمين والمعلمات ؟

قامت الوزارة بتعيين لجنة مركزية للإشراف على عمليات إعداد وهيكلة منهاج التكوين الأساس، وتحديد مبادئه الجديدة، وبناء عدته وهندسته البيداغوجية، وإرساء آليات تدبيره على المستويات الإدارية والتنظيمية، وذلك تنفيذا لمقتضيات مرسوم صادر بتاريخ 10 ماي 2006 لإعادة هيكلة وتنظيم التكوين الأساس بمراكز تكوين المعلمين والمعلمات.

وترتكز الوثيقة الإطار لبناء عدة التكوين وفق النظام الجديد على المبادئ التالية:

1. مبدأ تفعيل مهننة التكوين من خلال اعتماد ا لمقاربة بالكفايات؛
2. مبدأ التناوب بين التكوين النظري بالمركز والتكوين التطبيقي العملي من خلال الوضعيات المهنية بالمدارس الابتدائية.
3. هيكلة عدة التكوين وفق هندسة مجزوءاتية.
4. مبدأ التكون الذاتي.

وقد تلت هذه العملية مجموعة من اللقاءات التربوية التي نظمتها الوحدة المركزية لتكوين الأطر مركزيا وجهويا وقام بتنشيط أعمالها أعضاء المنسقية المركزية لمراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي بشراكة مع الجمعية المغربية للمكونين،

وبدعم من أكاديميتي مكناس - تافيلالت و مراكش- الحوز - تانسيفت، وفي ما يلي أهم النتائج التي تم تحقيقها:

1. إعداد الوثيقة الإطار لعدة التكوين الجديدة،
2. بناء البطاقات التقنية المجزوءاتية لمواد التكوين وفق الهندسة الجديدة، وتدقيقها علميا،
3. انطلاق عملية بناء المجزوءات في صيغتها النهائية،
4. بلورة إستراتيجية التدبير الإداري والتنظيمي والتربوي لسيرورات التكوين وفق الهندسة المجزوءاتية،
5. إعداد التصميم التجريبي لاختبار مجزوءات التكوين،
6. وضع رزنامة العمليات والإجراءات الضرورية لإنجاح الصيغ الإجرائية لعدة التكوين وفق النظام الجديد (المذكرات التنظيمية – إجراءات التقويم).

وقد تم الإخراج الأولي للوثيقة الإطار لبناء عدة التكوين وفق النظام الجديد ولعدة التكوين في حلة جديدة، وإخراج مطبعي ضمن مصنفين اثنين مصحوبين بقرص مدمج يتضمن كل مكونات العدة والوثيقة الإطار والبطاقات التقنية .

وتم اعتماد هذه العدة الجديدة ابتداء من الموسم التكويني 2008/2007 في مرحلة التجريب، وبعد تقييمها ،سيتم تنقيحها وتعديلها وتعديل مجزوءات التكوين من لدن لجن تخصصية لإخراج الصيغة النهائية التي ستعتمد خلال الموسم الحالي2009/2008.

أما في ما يخص مراكز التكوين، فسيتم إعادة هيكلتها وفق التصور العام للبرنامج الإستعجالي في المشروع رقم 15 لتعزيز كفايات الأطر التربوية، وذلك في أفق النهوض بها وتطوير ادائها بتنسيق تام مع جميع الفرقاء والمتدخلين في عملية التكوين.

❖ التعاون والشراكات

تعتمد الوزارة على المقاربة التشاركية إيمانا منها بأن المدرسة هي شأن الجميع، وبأن تأهيلها يمر عبر انخراط الجميع، وفي هذا السياق وقعت الوزارة 9 اتفاقيات

شراكة يوم 11 شتنبر 2008 بحضور صاحب الجلالة ويتعلق الأمر بقطاعات : الداخلية، التكوين المهني، الثقافة، الشباب والرياضة، البيئة والماء، المياه والغابات، الكهرباء، تقنين المواصلات، والمكتب الوطني للماء.

وقد شرع بالفعل في تفعيل البعض من هذه الاتفاقيات وغيرها حيث :

- تم الشروع في ربط كل المؤسسات والفرعيات، بالوسط القروي، التي هي في حاجة إلى الربط بشبكة الماء الصالح للشرب بتعاون مع المكتب الوطني للماء، وفي إطار تفعيل مشروع البرنامج الاستعجالي المتعلق بتأهيل المؤسسات التعليمية؛
- تم الشروع كذلك في تفعيل الاتفاقية المبرمة مع قطاع البيئة والماء، لتجهيز المؤسسات التعليمية بالوسط القروي بالمرافق الصحية والماء، وقد رصدت الوزارة اعتمادات كافية في إطار تنفيذ مشروع تأهيل المؤسسات التعليمية؛
- الاتصالات جارية مع المكتب الوطني للكهرباء، قصد تفعيل ربط المؤسسات التعليمية بالوسط القروي بالكهرباء وكذلك من أجل تعميم التدفئة بالمناطق الباردة.
- مبادرة مليون محفظة بتعاون وزارة الداخلية والمالية والتجارة والصناعة.
- تعميم التعليم الأولي بتعاون مع مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.
- من خلال عملية "نافذة" لتمكين نساء ورجال التعليم من الاستفادة من الحواسيب والربط بالأنترنيت.
- تأهيل وبناء السكنيات الوظيفية لفائدة نساء ورجال التعليم بالوسط القروي مع مجموعة من المتدخلين، كمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية ووزارتي الإسكان والداخلية.

- **إمكانية فتح المؤسسات التعليمية في وجه الشباب وخاصة بالعالم القروي، والتنسيق مع التكوين المهني.**

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى التذكير بإقدام الوزارة على توقيع 9 اتفاقيات شراكة مع القطاعات الحكومية التي نعتبرها شريكا أساسيا من أجل النهوض بمختلف مكونات المدرسة المغربية سواء تعلق الأمر بالماء أو الكهرباء أو الأمن والسلامة أو التشجير والبستنة أو الصحة إضافة إلى الرياضة والثقافة، وتسمح هذه الاتفاقيات، كإطار للعمل لتشكيل لجن مشتركة وبرامج عمل سنوية تمكن من استعمال كل الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة بمختلف القطاعات كالملاعب الرياضية وقاعات العروض والمسابيح ودور الشباب والمركبات الرياضية ...

وبخصوص التنسيق مع مكتب التكوين المهني، تم كذلك توقيع اتفاقية شراكة مؤخرا لدعم ومأسسة العمل المشترك، علما بأنه يتم حاليا التنسيق على مستوى الأقاليم والجهات في مجال التوجيه والتكوين بالتدرج بمؤسسات التعليم العمومي.

قطاع التعليم العالي

❖ -نظام التكوينات

➢ توضيحات حول مبادرة تكوين 10000 مهندس في السنة في أفق 2010

إن الإصلاحات الهيكلية والبيداغوجية الجديدة التي عرفتها الجامعة المغربية أهلتها وقوت قدراتها على التفاعل مع محيطها. وفي هذا الإطار، وتفعيلا للمادة 5 من القانون المنظم للتعليم العالي التي تسمح للجامعات بإبرام عقود لعدة سنوات بشأن التكوين والبحث، تم وضع برنامج للتكوين في إطار تفعيل مبادرة 10 000 مهندس في أفق 2010.

وسعيا لمواكبة مجهود الرفع من أعداد المهندسين، فقد تم وضع تدابير مصاحبة لتمكين المؤسسات من ضمان الحفاظ على جودة التكوين والقدرة على التكيف المتواصل والمتطور لمسايرة المتطلبات التي يفرضها المهنيون وسوق الشغل.

تهدف مبادرة تكوين 10000 مهندس كل سنة إلى رفع عدد المهندسين أو الأطر المماثلة المكونين من 4284 إلى 10000 كل سنة في أفق 2010 من بينها 44% في مجال تكنولوجيات الإعلام. ويشارك في إنجاز هذا البرنامج مختلف قطاعات التكوين كما يبين ذلك الجدول أسفله.

نوع المؤسسة	أهداف التكوين في أفق 2010
الجامعات	5200
مدارس تكوين المهندسين غير التابعة للجامعات	2000
المؤسسات الخاصة	2000
الاتفاقيات الإطار	500
مؤسسات أخرى (خارجية)	300
المجموع العام	10000

إن الجامعة المغربية تساهم بشكل فعال في تحقيق هدف 10 000 مهندس في أفق 2010. وستكون الجامعة لوحدها ما يزيد عن 50% من هذا الهدف (5200). ويتوزع هذا العدد حسب الدبلوم ونوع المؤسسة كما يلي :

الدبلوم	نوع المؤسسات	الخريجون في 2010
دبلوم مهندس	مدارس المهندسين	1461
	كليات العلوم و التقنيات	439
المجموع (1)		**1900**
ماستر	كليات العلوم	700
	كليات العلوم والتقنيات	600
المجموع (2)		**1300**
الإجازة	كليات العلوم والتقنيات	2000
المجموع العام		**5200**

وقد تم الشروع فعلا في إنجاز هذه الاتفاقيات، حيث بدأت الجامعات بتسجيل الطلبة. وكما يبين ذلك الجدول أسفله فإن عدد الطلبة المسجلين في إطار هذا البرنامج برسم سنة 2007/2006يفوق ما هو متوقع في الاتفاقيات ب 330 طالبا.

دبلوم	مؤسسة التكوين	2006-2007		
		توقعات العقد	الإنجازات	الفارق
مهندسين	*مدارس المهندسين*	1 214	1 270	56
	كلية العلوم والتقنيات	0	70	70
(1)المجموع		1 214	1 340	126
ماستر	*كلية العلوم والتقنيات*	435	380	-55
الإجازة		3 000	3 000	0
(2)المجموع		3 435	3 380	-55
ماستر	*كلية العلوم*	360	619	259
الجموع الإجمالي		**5 009**	**5 339**	**330**

وتبلغ الكلفة الإضافية للتكوين في إطار مبادرة 000 10 مهندس ما يزيد عن 435,8 مليون درهم، كما تستوجب توظيف 296 أستاذا خلال الأربع سنوات المقبلة (2007-2010) في التخصصات التقنية والهندسية.

وقد تم وضع هذه الإمكانيات تحت تصرف الجامعات في إطار الاتفاقيات التي أبرمت في 20 دجنبر 2006 بين وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزير المالية والخوصصة من جهة وكل رئيس جامعة من جهة أخرى. كما تم تسديد الشطر الخاص بسنة 2007 من الاعتمادات الإضافية المسجلة في الاتفاقيات.

يتوفر المغرب حاليا على 19 مدرسة عمومية للمهندسين منها 10 في الجامعات و9 تابعة لمختلف الوزارات. وكل هذه المدارس لها فائض في الطاقة الاستيعابية وفي التأطير.

هناك أيضا 5 مدارس إضافية للمهندسين مبرمجة في كل من خريبكة والحسيمة وتطوان والقنيطرة والجديدة.

كما تم في هذا الإطار، تكوين لجنة تتبع تفعيل الاتفاقيات، وقد عقدت اجتماعها الأول في 16 مارس 2007 بمقر قطاع التعليم العالي تحت رئاسة السيدة لطيفة طريشة الكاتبة العامة للقطاع.

وسيتم على المدى المتوسط والبعيد اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لتدعيم تكوين المهندسين مع مواصلة تحسين الجودة وبالخصوص التنسيق بين قطاعي التعليم العالي والتربية الوطنية لتدعيم توجيه طلبة مستوى الثانوي نحو العلوم الرياضية والتفكير في تحسين ظروف الدراسة في الأقسام التحضيرية، بالإضافة إلى مراجعة أوضاع تكوين الأساتذة المبرزين وتحسين ظروف عملهم ومراجعة القانون الأساسي الخاص بهم، وإحداث مدارس أخرى للمهندسين (افتتاح المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بخريبكة ابتداء من هذا الدخول الجامعي)، وكذا تقوية الجسور بين مسالك العلوم ومسالك العلوم والتقنيات ومسالك المهندسين لتمكين مسالك الهندسة من تسجيل مزيدا من الحاصلين على دبلوم الدراسات الجامعية العامة والإجازة.

كما سيتم اعتماد وتفعيل المراسيم المتعلقة باعتماد أسلوب التعاقد لمدة محدودة لتمكين المهنيين والمهندسين والخبراء من المساهمة في هذه التكوينات، والرفع من سقف الساعات الإضافية.

إلى جانب ذلك ستوضع آليات لتتبع الخريجين والقيام بتحريات لدى المقاولات المشغلة لخريجي هذه البرامج.

وكما يتبين ذلك مما جاء في ما قبل فإن المبادرة تهم فعلا تكوين المهندس والإطار المماثل وذلك لعدة أسباب:

- إن التكوين الهندسي في عدد من الدول يتم في الكليات ولا يقتصر على مدارس المهندسين فقط؛
- إن المبادرة موجهة كذلك إلى المستثمرين الأجانب، وكان لابد من إعطائهم صورة شاملة على التكوين الهندسي وما يماثله كيفما كانت مؤسسة التكوين؛
- بشهادة العديد من المقاولات العالمية التي تعمل بالمغرب، أنه بعد مرور مدة زمنية لا يبقى هناك فرق بين المكونين في مدارس المهندسين والحاصلين على شهادة الماستر في العلوم بل أن هؤلاء يتوفرون على مؤهلات إضافية ترشحهم للتطور أكثر.

➢ برنامج التكوين في ميدان ترحيل الخدمات"Offshoring"

لقد أبانت الدينامية التي يعرفها المغرب في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتموقعه الوازن على المستوى الإقليمي والدولي، وكذا ضرورة الرفع من جاذبية الاستثمارات الخارجية عن حاجيات كبيرة في مجال تكوين المهندسين والأطر العليا من مختلف المستويات والتخصصات. وفي هذا الإطار تم وضع مخطط للتكوين يستجيب للمهن الجديدة المرتبطة بقطاع ترحيل الخدمات "Offshoring" .

ولتفعيل هذه المبادرة وتثمين المجهودات التي تقوم بها منظومة التعليم العالي لبلوغ الأهداف المتوخاة منها، ولإعطاء مسلسل التفعيل طابعه الإجرائي والتدبيري المحكم فقد تم توقيع اتفاقية في هذا الشأن، مع 13 جامعة، تهم تكوين 241 6 إطارا عاليا في المهن الجديدة من طرف الجامعات الموقعة للاستجابة إلى حاجيات مخطط تنمية نشاط ترحيل الخدمات " Plan Offshoring Maroc".

وللإشارة فإن الدولة تلتزم من جهتها بوضع الإمكانات الإضافية الضرورية رهن إشارة الجامعات المتعاقد معها.

وبالإضافة إلى الإمكانيات المالية المرصودة (81,5 مليون درهم خلال الفترة 2007-2009)، هناك مجموعة من التدابير والإجراءات المضافة التي تم اعتمادها، منها على الخصوص، وضع إطار يسمح للجامعات بالاستعانة بالخبراء المغاربة من خارج الجامعة حسب منهجية محددة في الأغراض والمدد الزمنية، وذلك للاستفادة من خبراتهم وتجربتهم المهنية وانفتاح الجامعة على فعاليات محيطها.

➢ مساهمة الجامعة المغربية في حاجيات التكوين في إطار مبادرة 10000 عامل في المجال الاجتماعي في أفق 2012

استجابة للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب 18 ماي 2005، والتي تعطي الانطلاقة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتركز على ضرورة تنمية موارد بشرية مؤهلة في مجال العمل الاجتماعي وكفاءات وطنية في الهندسة الاجتماعية، ومن أجل الحد من الخصاص في هذا المجال والاستجابة أيضا للمشاكل الاجتماعية، قامت كل من وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، بشراكة مع الجامعات وبعض ممثلي

القطاعات المهنية في مجال التنمية الاجتماعية، بإحداث لجنة تضم أكثر من أربعين متدخلا وبالخصوص مسؤولون جامعيون وأساتذة باحثون متخصصون في هذا الميدان، وكذلك ممثلون عن القطاعات المعنية (التعاون الوطني، وكالة التنمية الاجتماعية، وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، منظمات، المبادرة الوطنية لتنمية البشرية...إلخ). بالإضافة إلى إعداد برنامج يتضمن إجازات مهنية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات التكوينات الواجب تنميتها والأعداد التي يجب تكوينها وكذا الكفاءات التي يجب تنميتها لدى الخريجين.

ويتطلع هذا البرنامج لإحداث إجازات مهنية جديدة تستجيب للمهن المستهدفة ابتداء من سبتمبر 2007، وستمكن المسالك المقترحة من طرف مجموع الجامعات من تكوين 6800 خريج في أفق 2012 يتوزعون حسب الإطار على الشكل التالي:

النوع	الخريجون					
	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
فاعل في التنمية الاجتماعية	265	351	321	303	100	1340
فاعل في تدبير المؤسسات الاجتماعية	255	420	385	355	260	1675
مساعد اجتماعي		30	386	386	388	1190
مربي متخصص		45	346	346	348	1085
منشط اجتماعي وثقافي		130	285	245	150	810
وسيط اجتماعي		60	210	210	220	700
المجموع	**520**	**1036**	**1933**	**1845**	**1466**	**6800**

وقد تم اعتماد أزيد من 70 مسلكا، تم اقتراحها من طرف الجامعات، حيث يبدأ العمل بها ابتداء من 2008/2007.

وقد تم إعداد مخطط عمل لكل جامعة يشمل لائحة بالإجازات المهنية المزمع تطويرها، وكذا عدد الطلبة المرتقب تكوينهم خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و2012.

وستساهم 13 جامعة في هذا البرنامج من خلال كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وكليات الآداب والعلوم الإنسانية وكذلك الكليات المتعددة التخصصات. كما تم إعداد مخطط تدخل بالنسبة لكل كلية يضم لائحة الإجازات المهنية التي يجب تنميتها والأعداد التي سيتم تكوينها خلال الفترة 2012/2008.

وللإشارة فإن خريجي هذه التكوينات سيتوفرون على كفاءات ومؤهلات تمكنهم من الاستجابة لاحتياجات مختلف الفاعلين في مجال العمل الاجتماعي، سواء على مستوى تأطير المؤسسات الاجتماعية أو على مستوى مواكبة برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية.

وتنفيذا لهذا المخطط، فقد تم توقيع اتفاقيتي – إطار بين وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن وكل من وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي وكتابة الدولة المكلفة بالتكوين المهني بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. كما سيتم قريبا التوقيع أيضا على اتفاقيات تشمل التدابير المصاحبة لهذا المخطط بين الدولة من جهة، ممثلة بكل من وزارة المالية والخوصصة ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزارة التنمية الاجتماعية والتضامن ووزارة الداخلية (اللجنة الجهوية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية)، والجامعات من جهة أخرى.

➢ مساهمة الجامعة المغربية في حاجيات التكوين في إطار المبادرة الحكومية "300 3 طبيب كل سنة في أفق 2020"

في إطار التوجهات الحكومية الرامية إلى تحسين مستوى الولوج إلى الخدمات الصحية من خلال توسيع التغطية الصحية وتأهيل المؤسسات الصحية والرفع من مستوى التأطير الصحي، تم التوقيع على الاتفاقية الإطار حول المبادرة الحكومية "300 3 طبيب كل سنة في أفق 2020" بين وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزارة الصحة ووزارة المالية والخوصصة.

أهداف المبادرة:

- تحسين التأطير الطبي في مختلف مناطق وجهات المملكة؛
- مواكبة برامج تعميم التغطية الصحية؛
- مواكبة حركية التقدم الاقتصادي والاجتماعي؛
- تجاوز العجز الحاصل في أعداد الأطباء؛
- الرفع من الكثافة الطبية من 5 إلى 10 أطباء لكل 10.000 نسمة، في أفق سنة 2020.

المحاور والآليات :

تم تحديد المحاور والآليات التالية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للمبادرة:

- دعم قدرات التكوين في المجال الطبي والرفع من أعداد الطلبة المسجلين بكليات الطب والصيدلة، وذلك من خلال :

✓ التوسيع التدريجي لطاقات التكوين الطبي لكليات الطب والصيدلة الموجودة حاليا، والاستعمال الأمثل للموارد البشرية، وكذا التجهيزات المتوفرة .

✓ تسريع وتيرة إنجاز كلية الطب والصيدلة بوجدة، والمراكز الاستشفائية الجامعية بكل من مراكش وفاس ووجدة؛

✓ إحداث كليات للطب ومراكز استشفائية جامعية جديدة ؛

✓ تعبئة كل الطاقات لبلوغ الأهداف المسطرة في المبادرة بما في ذلك مساهمة قطاع الطب الخاص ؛

- تحسين مستوى التأطير الطبي من خلال :

✓ تعزيز أعداد الموارد البشرية في مجالات التأطير السريري والبيداغوجي والإداري ؛

✓ إدماج المراكز الاستشفائية الجهوية والإقليمية كإطار للتدريب السريري ؛

- وضع نظام اعتماد كليات الطب .

تنفيذ المبادرة:

يمتد تنفيذ المبادرة الحكومية "3.300 طبيب كل سنة في أفق 2020" على ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى: تهدف إلى تأمين الشروط الملائمة للدخول الجامعي 2007 -2008 وتوفير الاعتمادات الإضافية اللازمة لذلك. إن تفعيل هذه المبادرة ابتداء من السنة الجامعية 2007-2008 تطلب تعبئة موارد إضافية لكليات الطب (تخصيص 106,24 مليون درهم إضافي و 349 منصب مالي). بالمقابل، تم الرفع من عدد الطلبة المستجدين في كليات الطب إلى 1300 طالب في سنة 2007-2008، وسيصل هذا العدد 1900 طالب في سنة 2008-2009 عوض 900 طالب في الوقت الحالي.
- المرحلة الثانية: تهدف إلى تحسين استعمال الطاقات المتوفرة لدى كليات الطب والمستشفيات الجامعية الموجودة والتوظيف الأمثل للإمكانيات المتاحة. يتعلق الأمر بالرفع من وتيرة إنهاء بناء كلية الطب بوجدة والمستشفيات الجامعية بكل من فاس ومراكش؛
- المرحلة الثالثة: تخص الرفع من القدرات التكوينية الوطنية بخلق كليات جديدة ومراكز استشفائية جامعية والانفتاح على القطاع الخاص.

إنجاز دراسة :

تحقيقا لأهداف المرحلتين الثانية والثالثة، سيتم إنجاز دراسة، قبل متم شهر ماي 2008، لتدقيق البرامج والمشاريع المتضمنة في هذه الاتفاقية الإطار، وكذا حاجيات كليات طب الأسنان والتكوين الصيدلي، مع اتخاذ كل التدابير الضرورية لتسريع وتيرة إنجازها وتنفيذها.

الاتفاقيات الخاصة :

بناء على نتائج الدراسة المشار إليها، سيتم إبرام اتفاقيات خاصة ستشمل أيضا تكوينات طب الأسنان والتكوينات الصيدلية، مع كل من الجامعات والمراكز الاستشفائية الجامعية المعنية.

➢ الوسائل المالية والبشرية الإضافية المصاحبة لتنفيذ مبادرة 300 3 طبيب كل سنة في أفق 2020، برسم سنتي 2007 و2008 *

- حددت الحاجيات من الاعتمادات ومن المناصب المالية اللازمة لتنفيذ مبادرة 300 3 طبيب كل سنة في أفق 2020 برسم سنتي 2007 و2008 في ما مجموعه 106,24 مليون درهم و349 منصبا ماليا موزعة كما يلي :

الجامعة المؤسسة	2007	2008	المجموع
1. **جامعة محمد الخامس السويسي - كلية الطب والصيدلة بالرباط**			
ميزانية التسيير	3 000 000	5 000 000	8 000 000
ميزانية الاستثمار	1 500 000	11 450 000	12 950 000
مجموع الميزانية بالدراهم	**4 500 000**	**16 450 000**	**20 950 000**
عدد المناصب المالية	**20**	**40**	**60**
2. **جامعة الحسن الثاني عين الشق كلية الطب والصيدلة بالدارالبيضاء**			
ميزانية التسيير	3 000 000	5 000 000	8 000 000
ميزانية الاستثمار	1 500 000	11 450 000	12 950 000
مجموع الميزانية بالدراهم	**4 500 000**	**16 450 000**	**20 950 000**
عدد المناصب المالية	**25**	**50**	**75**
3. **جامعة سيدي محمد بن عبدالله فاس كلية الطب والصيدلة بفاس**			
ميزانية التسيير	2 000 000	3 300 000	5 300 000
ميزانية الاستثمار	-	11 120 000	11 120 000
مجموع الميزانية بالدراهم	**2 000 000**	**14 420 000**	**16 420 000**

	عدد المناصب المالية	**20**	**50**	**70**
4. **جامعة القاضي عياض مراكش - كلية الطب والصيدلة بمراكش**				
	ميزانية التسيير	2 000 000	3 300 000	5 300 000
	ميزانية الاستثمار	-	11 120 000	11 120 000
	مجموع الميزانية بالدراهم	**2 000 000**	**14 420 000**	**16 420 000**
	عدد المناصب المالية	**30**	**74**	**104**
5. **جامعة محمد الأول وجدة - كلية الطب والصيدلة بوجدة**				
	ميزانية التسيير	-	1 500 000	1 500 000
	ميزانية الاستثمار	-	30 000 000	30 000 000
	مجموع الميزانية بالدراهم		**31 500 000**	**31 500 000**
	عدد المناصب المالية	-	**40**	**40**
المجموع				
	ميزانية التسيير	10 000 000	18 100 000	28 100 000
	ميزانية الاستثمار	3 000 000	75 140 000	78 140 000
	مجموع الميزانية بالدراهم	**13 000 000**	**93 240 000**	**106 240 000**
	المناصب المالية	**95**	**254**	**349**

* : لا تتضمن حاجيات كليات طب الأسنان والتكوين الصيدلي التي سيتم تحديدها في إطار الدراسة المنصوص عليها في المادة 4 من هذه الاتفاقية.

وتجدر الإشارة، إلى أنه عند برمجة أي مركز جامعي استشفائي (كلية الطب+ المستشفى الجامعي) فإن ميزانية كل التجهيزات الخاصة بالتكوين والبحث سواء كانت داخل الكلية أو داخل المستشفى، تسجل في ميزانية وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي لكن بتنسيق مع وزارة الصحة .

➢ الطاقة الاستيعابية بالتعليم العالي الجامعي

- تتوفر الجامعات على 311700 مقعد
- -بلغ عدد الطلبة 287000 أي أن عدد المقاعد يفوق عدد الطلبة (92 طالب لكل 100 كرسي) لكن هناك مشكلتين أساسيتين :

- مشكل الاكتظاظ في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح وهو مرتبط بإشكالية التوجيه والإعلام وهذا ورش من أوراش البرنامج الاستعجالي؛
- مشكل عدم ملاءمة البنايات المتوفرة لشروط وأهداف الإصلاح حيث نجد مدرجات 2000 أو 1000 أو 500 كرسي في عدد من المؤسسات الجامعية. وهنا كذلك ورش من أوراش البرنامج الاستعجالي يهم تأهيل المؤسسات الجامعية.

➢ العلاقة بين التعليم العالي والتكوين المهني

يلاحظ في السنوات الأخيرة تزايد عدد المسجلين بالتكوين المهني ما بعد الباكالوريا سواء العمومي أو الخصوصي لأن هذه المؤسسات تسجل حاملي الباكالوريا الجديدة ولكن كذلك الطلبة الذين لم يتوفقوا في التعليم العالي، وحتى بعض خرجي التعليم العالي الذين يواجهون صعوبات للاندماج في الحياة العملية.

ولقد تم التوقيع في الآونة الأخيرة على اتفاقية شراكة ما بين الوزارتين لتنمية الإجازات المهنية بشراكة بين مؤسسات التكوين المهني والجامعات.

هناك إجراء مهم سيتم تدارسه في إطار البرنامج الاستعجالي ويهم تنسيق أو توحيد نظام الاعتماد لأن نظام الاعتماد في التعليم العالي يتم على أساس القانون 00-01 المنظم للتعليم العالي هذا القانون الذي يستثني التكوين المهني من مجال تطبيقه، والاعتماد في التعليم العالي يتم، بعد الأخذ برأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي، من طرف وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي بينما أن الاعتماد في التكوين المهني يتم فقط من طرف وزارة التشغيل والتكوين المهني.

➢ مؤشرات المردودية في التعليم العالي

نظرا للتغيير الذي وقع في نظام الدراسات في النظام الجديد (نظام الوحدات السداسية بدلا من النظام السنوي) فإن هناك مؤشر يستعمل لمقارنة المردودية في النظام القديم والنظام الجديد وهو " نسبة المجازين في مدة معينة من بين المسجلين من فوج سنة ما ".

بالنسبة لنظام ما قبل الإصلاح وعلى أساس تتبع عدة أفواج حتى مغادرتها لهذا النظام، فإن نسبة المجازين في أربع أو خمسة سنوات أي في المدة القانونية للإجازة أنذاك وفي المدة القانونية +1 هي 24%.

أما في النظام الجديد وعلى أساس فوج واحد هو فوج 2003-2004 فإن نسبة المجازين في ثلاث سنوات وفي أربع سنوات أي في المدة القانونية أو في المدة القانونية +1 هي 33%. أي أن هناك تحسن، لكن لإصدار حكم نهائي يجب انتظار تتبع أفواج أخرى من المتخرجين.

➢ دور جامعة القرويين في التعليم الجامعي :

تعتبر جامعة القرويين بفاس من أقدم جامعات العالم الإسلامي حيث ظلت منذ نشأتها الأولى قبلة لطلبة العلم من داخل المغرب وخارجه.

تضم جامعة القرويين أربع كليات وهي: كلية الشريعة بفاس وكلية اللغة العربية بمراكش وكلية أصول الدين بتطوان وكلية الشريعة بأكادير.

والجدير بالذكر أن جامعة القرويين قد انخرطت، مثلها مثل باقي الجامعات المغربية الأخرى، في تطبيق الإصلاح إن على مستوى الهياكل أو على مستوى مسالك التكوين وفق توجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين وتطبيقا للقانون رقم 01.00 المنظم للتعليم العالي. و قد أصبحت اليوم تحتل المقام اللائق بها بين الجامعات المغربية وبين مثيلاتها من الجامعات الإسلامية العريقة والمعاصرة ضمن توجه واضح ومناهج مدروسة تمكن حاملي شواهدها من القيام بدورهم الديني والوطني بكفاءة وحكمة.

إن لجامعة القرويين خصوصية تميزها عن باقي الجامعات المغربية حيث إنها تختص بالدراسة والبحث في مجال العلوم الإسلامية ومن ثم فإن لها اهتماما مشتركا مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومع المجالس العلمية.

➢ متى سيتم تعيين رئيس جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال:

إن جامعة السلطان مولاي سليمان ببني ملال جامعة حديثة النشأة، حيث تم إحداثها بموجب الظهير الشريف رقم 1.07.06 الصادر في الجريدة الرسمية عدد 519 بتاريخ 23 -04-2007.

أما بخصوص تعيين رئيس الجامعة، فتجدر الإشارة إلى أن تعيين رئيس جامعة من الجامعات يتم وفق المادة 15 من القانون 01.00 المنظم للتعليم العالي، حيث تتم دراسة الترشيحات من طرف لجنة تضم من بين أعضائها أستاذا للتعليم العالي يتم اختياره من بين ثلاثة أساتذة يقترحهم مجلس الجامعة المعنية.

إلا أن هذه المسطرة لم تأخذ بعين الاعتبار الحالة الخاصة والمتمثلة في إحداث جامعة جديدة، لا تتوفر بعد على مجلس يمكنه اقتراح ممثل الجامعة في حظيرة اللجنة المكلفة بدراسة الترشيحات.

ولهذه الغاية ثم إعداد مشروع مرسوم يتطرق لهذه الحالة الخاصة، إذ يمنح للسلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي سلطة تعيين هذا الممثل من بين أساتذة التعليم العالي المنتمين للمؤسسات الجامعية التي تتشكل منها الجامعة المعنية، وقد صودق على هذا المشروع في مجلس وزاري وينتظر نشره بالجريدة الرسمية.

وبمجرد أن يتم نشر هذا المرسوم بالجريدة الرسمية، سيتم تفعيل مسطرة فتح باب الترشيحات لشغل منصب رئيس هذه الجامعة.

➢ مدى ملاءمة تكوينات الماستر مع سوق الشغل:

يهدف سلك الماستر الأساسي والمتخصص إلى تكوين أطر عليا مؤهلة لولوج الحياة العملية و/أو لمتابعة أعمال البحث على مستوى الدكتوراه وتستغرق مدة الدراسة في هذا المسلك أربعة فصول.

تقوم الجامعات والمؤسسات الجامعية في إطار استقلاليتها باقتراح مسالك التكوين على ضوء الإمكانيات البشرية والمادية واللوجيستيكية المتوفرة بهدف توفير تكوين يستجيب لمعايير الجودة ويتلاءم مع الحاجيات المعبر عنها أو المستشعرة للمحيط السوسيو ـ اقتصادي الجهوي والوطني.

كما تسعى الجامعات إلى تدعيم التفاعل مع محيطها الخارجي في إطار شراكة واتفاقيات تمكن الطلبة من إجراء تداريبهم والقيام ببحوثهم الميدانية من أجل توطيد علاقات التواصل مع عالم الشغل وتبادل الزيارات الإعلامية والاستطلاعية وكذا عقد لقاءات جهوية مع مختلف الفاعلين لدراسة خصوصيات المحيط وطرق تنميته.

➢ التكوينات داخل المدارس الوطنية للعلوم التطبيقية، أي مهندس سيتخرج من هذه المدارس؟

وفقا للمرسوم رقم 2.04.89 المتعلق بتحديد اختصاصات المؤسسات الجامعية وأسلاك الدراسات العليا وكذا الشهادات الوطنية المطابقة لها الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5222 بتاريخ 2004/06/17 والمعدل بالمرسوم رقم 2.06.489، أنيطت بالمدارس الوطنية للعلوم التطبيقية مهمة تلقين التعليم العالي في شكل تكوين أساسي وتكوين مستمر والقيام بجميع أعمال البحث في حقل التخصص التابع لميادين الهندسة المعلوماتية، والهندسة المعلوماتية والشبكات، والهندسة الكهربائية، والهندسة الصناعية، وهندسة البيئة، وهندسة التكنولوجيا الإحيائية، والهندسة الحرارية، والهندسة المدنية، وهندسة الطرائق والمواصلات، وهندسة المواصلات والشبكات، والهندسة الميكانيكية والإنتاجية، وهندسة المعدات والبنيات، وهندسة المعدات والطرائق الخزفية .

وعليه، فالمدرسة تتولى تحضير وتسليم الشهادات الوطنية التالية :

- الدبلوم الجامعي للتكنولوجيا؛
- دبلوم مهندس الدولة؛
- دبلوم الدراسات العليا المتخصصة؛
- دبلوم الدراسات العليا المعمقة؛
- الدكتوراه في العلوم التطبيقية.

➢ كيف يمكن للجامعة ضمان نفس مستوى التكوين مع تزايد عدد الطلبة؟

إن الإمكانيات المبرمجة ضمن البرنامج الاستعجالي وضعت على أساس التزايد المستقبلي لأعداد الطلبة مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين التأطير البيداغوجي و ضرورة تجهيز المؤسسات الجامعية وتأهيلها وعقد شراكات بين القطاع العام والخاص و توجيه عدد أكبر من الطلبة إلى المسالك العلمية والتقنية والمهنية. و هذا ما يعكس حجم الميزانية الإجمالية المرصودة لإنجاز البرنامج الاستعجالي لقطاع التعليم العالي والتي سيعرف تصاعدا ما بين سنة 2009 و سنة 2012 حيث أنها سترتفع من 1,85 مليار درهم في السنة الأولى إلى 3.0 ملايير درهم في السنة الأخيرة.

❖ البحث العلمي والتقني

➢ استقطاب المغاربة من الخارج وكيفية المحافظة على الكفاءات

_ استقطاب الكفاءات المغربية من الخارج:

لتجسيد هذا الهدف، تم إحداث برنامج يطلق عليه إسم "فينكوم" يفتح الباب للعلماء والباحثين المغاربة المقيمين بالخارج للمساهمة في التنمية العلمية والتكنولوجية للبلاد وذلك من خلال:

- المشاركة في التكوين على مستوى الماستر والدكتوراه؛
- المشاركة في التظاهرات العلمية؛
- إنجاز مشاريع البحث والتنمية التكنولوجية؛
- المشاركة في إعداد الخطط الكفيلة بتمكين الجامعات من تثمين وتسويق نتائج أبحاثها؛

وستعطى أهمية كبرى لهذه الجالية من خلال البرنامج الاستعجالي وذلك بالقيام بحملات إعلامية تعرف بالتطور الذي عرفه ويعرفه المغرب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومن تمت حث البعض من هؤلاء العلماء والباحثين للعودة إلى المغرب ولو لمدة معينة تستفيد من خلالها البلاد من خبراتهم وتجاربهم وخصوصا في مجال البحث التنموي.

➢ الوصول إلى 1% PIB من الناتج الداخلي الخام في أفق 2012

خصص للبحث العلمي برسم سنة 2006، حوالي 3.500 مليون درهم موزعة كما يلي:

- 73% مقدمة من طرف الحكومة؛
- 22% مساهمة من القطاع الخاص؛
- 1% عن طريق شراكة عمومي-عمومي ؛
- 1% عن طريق شراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص؛

- 3% مصدرها التعاون الدولي.

وهذا يعني أن ما يرصد للبحث العلمي هو 0,64 % PIB من الناتج الداخلي الخام، و حتى يتسنى بلوغ 1% من الناتج الداخلي الخام في مطلع 2012 فالوزارة سوف ستتخذ عدة إجراءات منها :

المعادلة بين ما تنفقه الدول وما ينفقه القطاع الخاص لتصبح هذه المعادلـــــة 50% 50%؛

ومن أجل تحقيق هذه المعادلة، ستنجز دراسة للتعرف على الطرق والوسائل التي من شأنها أن تحفز القطاع الخاص على المساهمة في تمويل البحث وخصوصا منها تلك التي لها علاقة بالتحفيزات الضريبية والإعفاءات من بعض الرسوم إلى غير ذلك.

كما سيتم وضع برنامج خلال الفترة 2008-2009 تمول من خلاله الوزارة مشاريع بحث تشترك فيها الجامعات والمقاولات لإيجاد حلول لبعض المشكلات التي تهم هذه المقاولات.ويهدف هذا البرنامج إلى تحسيس المقاولات على انخراطها في البحث التنموي الوطني ولتمكينها من التعرف على الكفاءات التي تتوفر عليها الجامعات لها علاقة بتطور المقاولة وتحسين أساليب عملها والمنتوج.

➢ عقلنة استعمال الموارد البشرية والمادية في مجال البحث العلمي

❶ مفهوم قطب الكفاءة

لعقلنة استعمال الموارد البشرية والمادية في ميدان البحث العلمي تم خلق قطب للكفاءة يعمل في إطار شبكة وطنية تجمع بين عدة مؤسسات للتعليم و/أوالبحث العلمي العمومي والخاص من خلال تبادل الخبرات والكفاءات، حول مواضيع بحث لها انعكاسات على التنمية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وتنخرط المؤسسات في قطب الكفاءة عن طريق مختبراتها وفرق البحث المنتمية إليها والتي تقوم بأعمال البحث ذات الصلة بالموضوع أو المشروع الاتحادي للقطب.

❷ الأهداف

إن سياسة إحداث أقطاب الكفاءة تهدف إلى هيكلة وتوجيه البحث العلمي وتشجيع البحث عبر الشبكات، وعقلنة استعمال الموارد البشرية والمادية، وخلق مجموعات بحث وازنة وكذا خلق تآزر بين الكفاءات على الصعيد الوطني.

❸ التسيير

تتم إدارة وتسيير قطب الكفاءة بواسطة خمسة هيئات وهي نقطة الارتكاز الوطنية والمنسق الوطني والمنسقين المحليين ولجنة التتبع والكتابة الدائمة والاجتماع السنوي العام.

يتم تدبير أشغال قطب الكفاءة بناء على مقتضيات ميثاق ونظام داخلي يحددان اختصاصات قطب الكفاءة وكيفية اشتغاله (التسمية، الأهداف، الكتابة، تكوين لجنة التتبع، مهامها، الاجتماعات، شركاء القطب (أعضاء و وأعضاء مساهمين)، التنظيم والهيكلة، التمويل، التعاون والشراكة، المشاركة في الاجتماعات والتظاهرات، التواصل، الانخراط في القطاع.

❹ الأنشطة

وتهم :

- التكوين عن طريق البحث؛
- البحث التنموي؛
- تقديم الخدمات (التكوين المستمر، الخبرة، النقل التكنولوجي، عقود البحث التنموي...).
- تنظيم التظاهرات العلمية

❺ التمويل

تخصص الوزارة تمويلا سنويا لتسيير وتجهيز قطب الكفاءة، بالإضافة إلى المداخيل التي يحصل عليها القطب من خلال تقديم الخدمات وكذلك المساعدات المقدمة له في إطار الشراكة الوطنية والدولية.

يمنح هذا التمويل على أساس عقدة سنوية يوقعها المنسق الوطني ورئيس الجامعة التي تحتضن نقطة الارتكاز الوطنية للقطب ومدير المركز الوطني للبحث العلمي والتقني والمراقب المالي (أو مراقب الدولة). وللحصول على هذا التمويل، يتعين على أقطاب الكفاءة أن تعد إستراتيجية متعددة السنوات وخطة عمل سنوية وبرنامج استعمال الميزانية الممنوحة وتقريرا ماليا وحصيلة لأنشطتها العلمية والتنظيمية.

❻ أقطاب الكفاءة بالأرقام

- ما بين 1996 و 2005 ، تم إحداث 18 قطب كفاءة حسب التوزيع الموضوعاتي التالي:
  - 3 أقطاب كفاءة في العلوم الإنسانية والاجتماعية؛
  - 5 أقطاب كفاءة في البيولوجيا والصحة؛
  - 1 قطب كفاءة في الكيمياء؛
  - 5 أقطاب في الفيزياء والمواد؛
  - 2 أقطاب كفاءة في المواصلات والفضاء؛
  - 1 قطب كفاءة في الماء والبيئة؛
  - 1 قطب كفاءة في الجودة؛
- تضم أقطاب الكفاءة ما يناهز 280 مختبر و400 فريق بحث وأزيد من 1500 أستاذ باحث .

❼ التوجهات الجديدة للشراكة بين الوزارة وأقطاب الكفاءة

لقد اقترح قطاع التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي سنة 2005 منظورا جديدا للشراكة مع أقطاب الكفاءة على المدى القريب والبعيد يهدف إلى خلق مجموعة وازنة في جميع ميادين البحث من مستوى عال والتي تسمح لهذه الأقطاب أن تصبح مرجعا وطنيا يتميز بسمة **قطب** أو **مركز امتياز**.

وسيتم تدبير هذه الشراكة بواسطة دفتر تحملات تم إعداده على أساس توصيات اليوم الوطني حول أقطاب الكفاءة الذي تم تنظيمه يوم 2004/02/25 بالمدرسة العليا للتكنولوجيا بالدار البيضاء.

وتهدف هذه الشراكة الجديدة بالأساس إلى:

- تحويل أقطاب الكفاءة إلى بنيات بحث تشتغل بصفة تعاقدية مع الوزارة لمدة ثلاث سنوات عوض أن تكون دائمة كما هو الشأن الآن؛
- جعل المساعدات المالية التي تقدمها الوزارة للأقطاب رهينة بمدى تحقيق مجموعة من والنتائج والمنجزات في مجالي التسيير الإداري والعلمي؛
- تقييم سنوي لمنجزات أقطاب الكفاءة (المردودية، الانفتاح على العالم السوسيواقتصادي، الشراكة على المستوى الوطني والدولي...) من طرف لجنة وطنية.

➢ ما هي أسباب تأخير تفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية؟

إن إحداث أكاديمية محمد السادس للغة العربية جاء تطبيقا لمقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين نظرا لأهمية ومكانة هذه اللغة بالنسبة للمغرب كبلد عربي مسلم.

وللتذكير فقد لعبت اللغة العربية دورا أساسيا في النهوض بالحضارة العربية الإسلامية، وساهم المغرب بشكل ملحوظ عبر التاريخ في تطوير الوسائل والموارد اللسانية والبيداغوجية لهذه اللغة بفضل الكفاءات العالية لخبرائه في مجال اللسانيات.

ووعيا بضرورة النهوض باللغة العربية وتثبيت دورها في مجالات التربية والتكوين والثقافة والعلوم، تقرر إنشاء أكاديمية محمد السادس للغة العربية بموجب الظهير الشريف رقم 1-03-119 الصادر في 18 ربيع الثاني (19 يونيو 2003) بمثابة قانون رقم 02-10، وستتولى هذه المؤسسة القيام بالأبحاث والدراسات الهادفة إلى تطوير وتحديث اللغة العربية لتصبح لغة واضحة وطيعة وعلمية وجذابة، وفي نفس الوقت لغة تعليم وعلم وتكنولوجيا ولغة الحياة العلمية.

❖ الموارد البشرية والميزانية

➢ الاهتمام بالتعليم العالي

حظي قطاع التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي باهتمام خاص من طرف الحكومة و يتضح ذلك جليا من خلال الزيادة في اعتمادات الميزانية المرصودة له، حيث بلغ مجموع الميزانية المخصصة لهذا القطاع برسم سنة 2009 : 7,5 مليار درهم أي بزيادة 1,434 مليار درهـــــم أو بنسبة 23,6 % موزعة على النحو التالي:

- ميزانية التسيير : 6,4 ملايير درهم أي بزيادة 19,2 %؛
- ميزانية التجهيز: 1,1 مليار درهم أي بزيادة 54,3 %؛

كما ارتفعت نسبة ميزانية التعليم العالي (اعتمادات الأداء) من مجموع ميزانية الوزارة من 17,6% سنة 2008 إلى 18,6 % سنة 2009.

➢ توضيح بخصوص عدد المناصب المالية المتعلقة بالتعليم العالي

أما بخصوص طلب تبيان عدد المناصب المالية المتعلقة بقطاع التعليم العالي فهي كالتالي:

- المناصب المالية التي خصصت للتعليم العالي برسم سنة 2008: تبلغ في مجملها 600 منصب منها 145 منصب لدعم مبادرة تكوين 10.000 مهندس و349 منصب للرفع من قدرات المؤسسات التي ستسهر على تكوين 3300 طبيب أما الباقي 116 منصب فقد أحدث لدعم التأطير التربوي والإداري لفائدة المؤسسات الجامعية لسد الخصاص.

أما برسم سنة2009، فإن المناصب المحدثة ارتفعت لتبلغ 1022 منصب موزعة كالتالي:

- 600 منصب مالي قار؛

- 244 منصبا للتوظيف بموجب عقد محدود الأمد رصد لها غلاف مالي يقدر ب 43 مليون درهم. وهذه المبادرة تعد طفرة نوعية سوف تمكن من استقطاب الكفاءات والخبرات العالية للتأطير البيداغوجي داخل المؤسسات الجامعية؛

- 178منصبا لتعبئة الموارد البشرية الضرورية عن طريق الساعات الإضافيـــــة رصد لها كذلك ما يناهز 24 مليون درهم، وسوف تهم هذه العملية أيضا في سد الخصاص الذي تعرفه بعض المواد كالتدبير ....

➢ تراجع الميزانية المخصصة لجامعة محمد الخامس أكدال

إن التراجع المقصود يهم ميزانية الاستثمار بجامعة محمد الخامس أكدال وهذا التراجع ليس حكرا على هذه الجامعة لوحدها بل يهم كذلك الأمر بعض الجامعات الأخرى ويعزى لسببين اثنين :

-السبب الأول هو أن ترصد اعتمادات لإنجاز مشاريع غالبا ما تكون بنايات لمؤسسات جامعية أو مقرات وبانتهاء هذه المشاريع لا يعود بالضروري الاحتفاظ بالاعتمادات المخصصة لإنجازها، وهو ما يعطي الانطباع أن هناك تراجع ولكن المشروع تم إنجازه بصفة نهائية؛

-السبب الثاني وهو مرتبط بطبيعة وخصوصيات هذه السنة التي هي سنة خاصة باعتبار أنها تصادف السنة الأولى من البرنامج الاستعجالي، وتمت في هذا الإطار برمجة المشاريع الوطنية في القانون المالي على أساس تخويل الجامعات إمدادات في إطار عملية التعاقد .

❖ التعليم العالي الخاص

➢ أين وصلت مسالة معادلة الشهادات المسلمة من مؤسسات التعليم العالي الخاص؟

وفيما يتعلق بمعادلة الشهادات المسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي الخاص و كذا مسألة اعتماد هذه المؤسسات فتجدر الإشارة إلى أن الباب الثاني من القانون 00 - 01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي ينص في مواده 51 و52 و53 على أنه يمكن أن تعتمد الإدارة مؤسسات التعليم العالي الخاص لفتح مسلك أو أكثر من

مسالك التكوين. و يعتبر اعتماد مسلك التكوين اعترافا بجودته حيث يمنح هذا الاعتماد لمدة معينة تحدد وفق بعض الشروط و الكيفيات التي تحددها الإدارة بموجب مرسوم.

و يمكن أن تقبل الشهادات المسلمة عن مسالك التكوين المعتمدة للمعادلة مع الشهادات الوطنية وفقا لإجراءات تحدد بموجب المرسوم السالف الذكر.

و في هذا السياق انكبت اللجنة الفرعية الدائمة المكلفة بالشؤون القانونية المنبثقة عن لجنة تنسيق التعليم العالي الخاص ـ المحدثة طبقا لمقتضيات المادة 61 من القانون 00 ـ 01 السالف الذكر ـ على تحضير مشروع مرسوم يحدد بموجبه شروط وكيفيات منح اعتماد مسالك التكوين والاعتراف بمؤسسات التعليم العالي الخاص وسحبهما وكذا معادلة شهاداتها.

ومن أهم ما يتضمن هذا المشروع :

- تحديد شروط وإجراءات اعتماد المسالك وكذا سحب هذا الاعتماد عند عدم استيفاء أحد الشروط التي منح على أساسها،
- قبول الشهادات المسلمة عن مسالك التكوين المعتمدة للمعادلة مع الشهادات الوطنية وفقا لأحكام النصوص التنظيمية الجاري بها العمل،
- تحديد الشروط والكيفيات التي سيتم بموجبها اعتراف الدولة بالمؤسسة وكذا شروط سحبه،
- قبول طلبة التعليم العالي الخاص بمؤسسات التعليم العالي العمومي وفقا للشروط المحددة في الدفاتر البيداغوجية الوطنية المحددة من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي.

ويوجد حاليا هذا المشروع في طور المصادقة، حيث بمجرد ما سيتم نشره بالجريدة الرسمية ستشرع هذه الوزارة في عملية اعتماد مسالك التكوين بمؤسسات التعليم العالي الخاص.

➢ مدى جودة التكوين بمؤسسات التعليم العالي الخاص

استنادا إلى مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين كمرجعية أساسية لاصلاح النظام التربوي خصوصا تلك الواردة في المادة 163 المتعلقة بالتعليم والتكوين الخاص والتي تجعل منه شريكا وطرفا رئيسيا ، الى جانب الدولة ، في النهوض بقطاع التربية والتكوين ،

وتفعيلا لمضامين الاتفاق الإطار الموقع بتاريخ 8 ماي 2007 بين حكومة صاحب الجلالة والمؤسسات الممثلة لقطاع التعليم والتكوين الخاص بشأن تشجيع هذا القطاع .

اتخذت هذه الوزارة مجموعة من التدابير للنهوض بقطاع التعليم العالي الخاص من بينها مايلي :

1. الحث على تنويع التكوينات بتلاؤم مع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد ، وعلى الاتساع الجغرافي للمؤسسات وتموقعها بكيفية أكثر توارتا ،
2. التشجيع على تبني معايير الجودة في مؤسسات القطاع وتشجيع كل مبادرة تمكن من رفع مستوى التأطير والتدبير للمؤسسات ، وذلك على جميع مستويات التعليم العالي الخاص ،
3. حث المؤسسات على وضع آليات التقويم الذاتي لنتائجها ،
4. مواصلة إعادة تنظيم القطاع لاستكمال تمثيلية ووضع مدونة للأخلاقيات المهنية ،
5. مواصلة وضع معايير تجهيز المؤسسات والتأطير التربوي والإداري وتكريس المدير التربوي لكل وقته في ممارسة مهنته والتوفر على نسبة تأطيرية للمداومين تتماشى مع نوعية التكوين ،

6. مواصلة تدبير آليات المراقبة التربوية والإدارية الملائمة بتشاور مع ممثلي القطاع ، مقابل التزامهم كلما اقتضت الحاجة لذلك ، بمطالبة المؤسسات باحترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المعمول بها في هذا الباب .

7. تفعيل مقتضيات مشروع المرسوم الذي تحدد بموجبه شروط وكيفيات ملح اعتماد مساليك تكوين والاعتراف بمؤسسات التعليم العالي الخاص وسحبهما ومعادلة شهادات هذه المؤسسات .

❖ **الأعمال الاجتماعية والثقافية للطلبة :**

➢ **السكن والإطعام بالأحياء الجامعية:**

ترصد الوزارة سنويا ما يناهز 240 مليون درهم من أجل توفير السكن والإطعام اللذين، وكما تعلمون، لا يؤدي الطلبة مقابلهما سوى ثمنا رمزيا يقدر 40 درهما للإيواء و1.40 درهما للوجبة الواحدة.

وبالإضافة إلى المجهود الذي تبذله الوزارة من أجل الاستجابة للطلب المتزايد على السكن الجامعي، لا بد من التذكير أن الوزارة أعدت برنامجا مهما للشراكة مع محمد الخامس للتضامن، وصندوق الإيداع للتدبير ومجموعة الشعبي وبعض المنعشين العقاريين كان آخرها الإقامة التي وضع حجرها الأساس صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الثلاثاء 28 أكتوبر الماضي بمدينة الجديدة. وفضل هذا النهج الذي يعتبر سابقة في التدبير الحكومي، وفي تنويع مصادر التمويل، وفي جلب الاستثمارات الأجنبية(حيث تم إبرام اتفاقية مع مجموعة "كوثر" الماليزية لإنشاء إقامة جامعية بمكناس بما قيمته 11 مليون أورو) استطعنا توفير ما يفوق 10.000سرير في السنتين الأخيرتين.

ولابد من التأكيد أيضا أن البرنامج الاستعجالي الممتد على الأربع سنوات المقبلة قد خصص لتيسير ولوج التعليم العالي و تحسين الحياة الطلابية اعتمادات إضافية تقدر ب 1532 مليون درهما موزعة كالتالي:

- 103 ملايين درهما لتأهيل الأحياء والإقامات الجامعية الموجودة؛
- 563 مليون درهما لتوسيع الطاقة الاستيعابية للإيواء؛

- 377 مليون درهما لتجهيز الإقامات الجامعية بمطاعم للطلبة؛
- 489 مليون درهم للزيادة في عدد الممنوحين.
- وأمام تزايد الإقبال على السكن بالأحياء والإقامات الجامعية، فإن النظام الداخلي للأحياء حدد معايير القبول التالية:

1-الحالة الاجتماعية للمرشح؛

2-الموقع الجغرافي لإقامة الطالب؛

3-التفوق العلمي.

ويستثنى من هذه الشروط الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

➢ **الصحة الجامعية:**

تضم الأحياء الجامعية مراكز صحية يؤطرها طبيبات وأطباء ينتمون لوزارة الصحة بموجب اتفاقية بين الوزارتين، ويقوم المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية بتأمين الأدوية الخاصة بالإسعافات الأولية (1,5 مليون درهم سنة 2007).

وتعمل الحكومة على تمكين الطلبة من الاستفادة من التغطية الصحية التي يوفرها برنامج التأمين الإجباري عن المرض للفئات المعوزة وذوي الحاجات الخاصة. وكما هو معلوم فإن هذا المشروع في طور متقدم .

➢ **المنح**

رد على كون نصف الطلبة غير ممنوحين:

إن تزايد عدد الطلبة الناجحين في امتحانات الباكالوريا واستقرار الاعتمادات المخصصة للمنح بميزانية هذه الوزارة فرض التخلي عن مبدأ تعميم المنح ووضع مسطرة لتخويلها منذ السنة الجامعية 1993-1994 حتى يستفيد منها الطلبة الذين هم في الحاجة إليها دون غيرهم.

وقد عرف مجال تخويل المنح للطلبة الجدد، ابتداء من السنة الجامعية 2006-2007، تطورا ملحوظا حيث بلغ عدد الممنوحين منهم 41.806 في حين لم يتعدى 37.823 سنة 2005-2006 وهو ما يمثل زيادة بنسبة 11% .

وبرسم سنة 2007-2008 بلغ عدد الممنوحين الجدد 44.110 وهو ما يمثل زيادة بنسبة 5,5 % مقارنة مع السنة الجامعية 2006-2007، هذا دون احتساب الاستجابة لبعض الطلبات التي ترد متأخرة على اللجن الإقليمية والتي تتراوح سنويا ما بين 1300 و2000 منحة مما يرفع نسبة تغطية طلبات المترشحين الجدد إلى 97%.

أما بالنسبة للمعد الوطني فقد عرف تطورا خلال السنوات الجامعية الثلاث حيث انتقلت نسبة تغطية الطلبات من 90,39 %سنة 2005 إلى 93%سنـــة 2006 و94 %خلال سنة 2007.

- **لماذا لم تتم الزيادة في قيمة المنح؟**

إن هذه الوزارة منكبة على مراجعة قيمة المنحة دون التقليص من عدد المستفيدين منها ويبقى ذلك رهين بالاعتمادات المالية الموضوعة رهن إشارة هذه الوزارة مع العلم أن استقرار قيمة المنحة له انعكاس أيضا على استقرار المساهمة الرمزية للطلبة في ثمن الوجبة الغذائية بمطاعم الأحياء الجامعية والتي لا تتجاوز 1,40 درهم وكذا مساهمتهم في تكلفة الإيواء بالأحياء والإقامات الجامعية التي ظلت مستقرة منذ سنوات في 40 درهم شهريا للسرير، هذا دون إغفال متطلبات خدمات أخرى كالتغطية الصحية والرياضة الجامعية والأنشطة الثقافية.

كما أن البرنامج الاستعجالي الممتد على الأربع سنوات المقبلة قد خصص لتيسير ولوج التعليم العالي و تحسين الحياة الطلابية اعتمادات إضافية تقدر ب 1532 مليون درهما منها 489 مليون درهم للزيادة في عدد الممنوحين.

- **ما هي المعايير المعتمدة في تخويل المنح؟**

رغبة في تحقيق عدالة اجتماعية تهدف إلى تمكين الطلبة المستحقين من الناحية الاجتماعية دون غيرهم من منح التعليم العالي نص منشور السيد الوزير الأول رقم 86د بتاريخ 30 يونيو 1993 على تخويل هذه المنح في حدود حصة معينة تحددها سنويا الوزارة.

وتجدر الإشارة إلى أن المعايير المعتمدة في تحديد الحصة الوطنية من المنح الموزعة على العمالات والأقاليم تتمثل في :

- عدد حملة شهادة الباكالوريا الجدد بكل عمالة أو إقليم؛
- الاعتمادات المالية المخصصة للمنح؛
- عدد المترشحين الجدد والذين أودعوا ملفات طلب المنحة داخل الآجال المحددة؛
- عدد الطلبة الممنوحين والذين ينبغي تجديد منحهم سنويا.

قطاع محاربة الأمية والتربية غير النظامية

➢ تقييم وتتبع ومراقبة برامج محاربة الأمية

يعد التتبع والمراقبة والتقييم محورا من المحاور الأساسية للاستراتيجية الحكومية في مجال محاربة الأمية والتربية غير النظامية، لما له من دور فعال في قياس مدى التقدم والإنجاز في تنفيذ البرامج ، وفي الوقوف على المعيقات والصعوبات التي من شأنها أن تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة وإيجاد الحلول المناسبة لتدبير ناجع لبرامج التدخل. ومن خلال نظام التتبع والتقييم والمراقبة نهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

- تشخيص وضعية هذه البرامج وكيفية إنجازها من طرف مختلف الشركاء؛
- مواكبة عمل كل الفاعلين في مجالي محاربة الأمية والتربية غير النظامية؛
- الوقوف على المشاكل والمعيقات التي تحول دون السير الجيد للبرامج؛
- تركيب التقارير الإقليمية للتتبع والمراقبة.

ويشمل نظام التتبع والمراقبة مستويات التدبير، والتسيير، والتتبع، والتكوين، والتأطير، ومواكبة الفئات العاملة بهذه البرامج، والتحسيس والتواصل.

ومن بين أدوات التتبع والتقييم التي يعتمدها هذا النظام لقياس نسبة الإنجاز ومدى تطبيق استراتيجية الحكومة في هذا المجال، مجموعة من المؤشرات تهم بالأساس :

- مؤشرات الولوج (العرض، الطلب...)
- مؤشرات الجودة (البرامج، المردودية، الأثر،...)
- مؤشرات التدبير(التمويل، الموارد البشرية، التنظيم، الشراكة، التواصل...).

ولضبط عملية التتبع والتقييم، تم إعداد أربعة دلائل: دليل المكون، دليل المشرف، دليل المنسق، ودليل النيابة الإقليمية. تهدف هذه الدلائل إلى تطعيم قاعدة

المعطيات المركزية من جهة، ومن جهة ثانية، إعداد تقارير تركيبية إقليمية تشخص الوضعية السنوية من حيث مدى إنجاز وتقدم البرامج المعتمدة على صعيد كل إقليم، وذلك قصد تكوين صورة ميدانية كاملة ودقيقة.

ويتم التتبع والتقييم أيضا من طرف أطر الإدارة المركزية والمصالح الخارجية والمفتشين عبر زيارات ميدانية للتتبع والمراقبة والتقييم.

هذا و تمت الاستعانة بخبرات مكاتب للدراسات من أجل :

- القيام بزيارات تقييم بيداغوجية لفصول محو الأمية خاصة التابعة للجمعيات المتعاقدة مع قطاع محاربة الأمية؛
- التصديق على التقارير الدورية المنجزة من طرف الجمعيات المتعاقدة، قبل تحويل أي مساهمة مالية.

ومن جهة أخرى تم تطوير نظام معلوماتي من أجل تسهيل عملية تجميع واستغلال المعطيات الخاصة ببرامج محو الأمية من أجل تتبعها وتقييمها.

➢ برامج ومناهج محاربة الأمية ومراجعتها

يعتبر الفعل التربوي، بمثابة الحلقة الرابطة بين المتدخل، بجميع عمليات التخطيط والبرمجة التي يطورها، والمستفيد بكل انتظاراته ومراكز اهتمامه ومشاريعه المستقبلية. فنجاح أي فعل تربوي، رهين بالأساس بدرجة المواءمة بين هذين القطبين ومدى فعالية البرامج المعتمدة ونجاعتها.

وللارتقاء ببرامج محو الأمية والرفع من جودتها وتطويرها وفق المستجدات الوطنية والدولية، منح قطاع محو الأمية اهتماما خاصا للبرامج بنهج إصلاح بيداغوجي يروم إحداث الشروط المساعدة للتعلم وذلك وفق ما يلي:

- تمركز الفعل البيداغوجي حول المتعلم باعتماد المقاربة الأندراغوجية والمقاربة بالكفايات؛
- تبني المقاربة الوظيفية في وضع البرامج (التربية على حقوق الإنسان والتربية على المساواة، التربية على القيم)؛

- اعتبار برنامج التكوين الأساسي أداة للتنمية البشرية ووسيلة للنهوض بالفرد وإدماجه في سيرورة التنمية؛
- نهج المقاربة التشاركية في بناء المناهج والأدوات والمعدات الديداكتيكية مع الشركاء.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية إصلاح وتحسين جودة المناهج انطلقت مباشرة بعد تبني الاستراتيجية الحكومية لسنة 2004، والتي اعتبرت المناهج محورا أساسيا من محاورها العشرة، وذلك انطلاقا، من إعادة ترتيب سلك التكوين بالرفع من الغلاف الزمني والتقليص من المحتويات وتنقيحها وإعداد مناهج جديدة قطاعية وجهوية، وصولا إلى إعداد مرجعية للكفايات هي بمثابة دليل توجيهي لتطوير بناء مناهج محو الأمية، وتنويعا لأنماط التعلم، ثم توظيف التكنولوجيا لخدمة محو الأمية من خلال إعداد أقراص مدمجة باللغتين العربية والفرنسية، بالإضافة إلى بناء مقاربة الممرات اللغوية كتجربة أولية للتعلم عبر اللغات المحلية.

➢ محاربة الأمية بجهة الغرب- الشراردة- بني احسن

حسب نتائج البحث الوطني للأمية وعدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة الذي أنجز أواخر سنة 2006، تقدر نسبة الأمية بالمغرب 38.5 % بين السكان الذين يصل عمرهم إلى عشر سنوات فما فوق. فيما تبلغ هذه النسبة 39.2% بجهة الغرب الشراردة ابني احسن.

وقد عرفت نسبة الأمية بالجهة تراجعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث انخفضت من 47.8% سنة 2004 حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى إلى نسبة 39.2% سنة 2006 حسب نتائج البحث الوطني للأمية وعدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة وذلك بفعل تضافر جهود كل الفاعلين بالجهة من وزارة وقطاعات حكومية معنية ومكونات المجتمع المدني وقطاع خاص وغيرها، حيث استفاد من برامج محاربة الأمية أكثر من 147.000 مستفيد ومستفيدة، منذ 2004-2005 منهم أكثر من 115.000 من الإناث، أي ما يقرب 80% من مجموع المستفيدين.

ويبين الجدول أسفله أعداد المستفيدين من برامج محاربة الأمية بجهة الغرب شراردة بني احسن منذ سنة 2004-2005 :

الإقليم	السنـــوات				المجموع
	2005-2004	2006-2005	2007-2006	2008-2007	
القنيطرة	23.010	26.897	25.425	25.831	**101.163**
سيدي قاسم	7.819	9.551	16.173	12.404	**45.947**
مجموع الجهة	**30.829**	**36.448**	**41.598**	**38.235**	**147.110**

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه لمواجهة الأمية ببلادنا، تعتمد الحكومة منذ 2004، إستراتيجية مندمجة من أجل محاربة هذه الآفة التي تعيق بشدة مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وترمي هذه الاستراتيجية بالخصوص إلى:

- تعزيز الاندماج الاجتماعي والاستقلالية لدى الكبار (15 سنة فما فوق) عبر تمكينهم من الاستفادة من برامج محو الأمية للرفع من قدراتهم في ميادين القراءة والكتابة والحساب، إضافة إلى برمجة عمليات للتحسيس في مواضيع مختلفة ترتبط بالمواطنة والصحة...
- الوقاية من الرجوع إلى الأمية والحفاظ على معارف المتحررين من الأمية وتطويرها واستعمالها عبر وضع برامج لما بعد محو الأمية.

ومن أجل تجاوز التباين الواضح بين نسبة الأمية بين الوسطين القروي والحضري من جهة وبين الرجال والنساء من جهة، تعمل الوزارة على إعطاء الأولوية في برامجها للوسط القروي وللعنصر النسوي وذلك بوضع برامج مندمجة بتعاون مع مختلف الفاعلين في هذا المجال من جمعيات وقطاعات حكومية، وتشجيع كل المبادرات الكفيلة بتمكين الفئات المستفيدة بالوسط القروي من الإدماج في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بحيث تمثل النساء حوالي 80% من مجموع المستفيدين من برامج محاربة الأمية.

➢ نسبة الأمية وسط النساء بالوسطين القروي والحضري

حسب البحث الوطني حول الأمية وعدم التمدرس والانقطاع عن الدراسة بالمغرب (دجنبر 2006)، تقدر نسبة الأمية لدى النساء البالغات عشر سنوات فما فوق ب 64.4% بالوسط القروي مقابل 33.9% بالوسط الحضري.

لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب

أعضاء لجنة القطاعات الاجتماعية
بمجلس النواب

المهمة	الاسم	الفريق النيابي
رئيس اللجنة	بسيمة الحقاوي	فريق العدالة والتنمية
النائبة الأولى	سعيدة الطيبي	التجمع والمعاصرة
النائبة الثانية	ثورية الشرقي	الفريق الحركي
النائبة الثالثة	نعيمة خلدون	الفريق الاشتراكي
النائبة الرابعة	السعدية السعدي	الفريق الاشتراكي
الأمين	أحمد محفوظ	الفريق الدستوري
الأمينة	أمال العمري	فريق تحالف القوى التقدمية الديمقراطية

الاسم	الفريق النيابي
نور الدين الأزرق	فريق التجمع والمعاصرة
محمد حدادي	" " "
محمد بورحيم	" " "
ميلود أيت حمو	" " "
محمد السملي	" " "
حامد محمد	" " "
حماد آيت بها	" " "
ادريس قشال	" " "
مصطفى بن الشاوي	" " "
نعيمة أبو مسلم	" " "
عبد الإله الحسيسن	" " "
حميد شباط	الفريق الاستقلالي
محجوبة الزبيري	" "

محمد كاريم	" "
محمد مستاوي	" "
عمر حجيرة	" "
رشيد عدنان	" "
محمد الحداد	" "
حسن علاوي	" "
عبد الكريم الهويشري	فريق العدالة والتنمية
عبد الصمد أبو زهير	" " "
مصطفى ابراهيمي	" " "
عبد الواحد بناني	" " "
محمد يتيم	" " "
الأمين بوخبزة	" " "
فاطمة بلحسن	" " "
ابراهيم أدناس	" " "
أمينة الإدريسي الاسماعيلي	الفريق الحركي
محمد صمصام	" "
محمد ايحوف	" "
فاطنة الكحيل	" "
ادريس اوقمني	" "
لطيفة أجبابدي	الفريق الاشتراكي
عبد الحق بوزيان	" "
حسن أوبلقاص	" "
عبد الله العروجي	" "
بوشعيب العماري	" "

محمد بشير بشري	الفريق الدستوري
عزوز هرماك	" "
حسين اودمين	" "
عبد الكريم شكري	فريق تحالف القوى التقدمية الديمقراطية
عمر الزعيم	" "
الحسن بن لكطو	" "
امحمد عبد الحق	المجموعة النيابية لتحالف اليسار الديمقراطي
بلعيد الرابحي	المجموعة النيابية للحزب العمالي